الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصاديـــة والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: ماليـة وتجـارة دوليـة

مذكــرة تخــرج لنيــل شهــادة الماستــر

عنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

* صابر فاطمة
* مندي هجيرة

تحت إشراف:

د. بريكسي رفيق رشيد

لجنة المناقشة:

الأستاذ روان	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ بريكسي رفيق رشيد	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذة خديم زليخة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية :2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصاديـــة والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: ماليـة وتجـارة دوليــة

مذكــرة تخــرج لنيــل شهـــادة الماستــر

عنوان:

الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

* صابر فاطمة
* مندي هجيرة

تحت إشراف:

د. بريكسي رفيق رشيد

لجنة المناقشة:

الأستاذ روان	جامعة تلمسان	رئيسا
الأستاذ بريكسي رفيق رشيد	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذة خديم زليخة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024- 2025

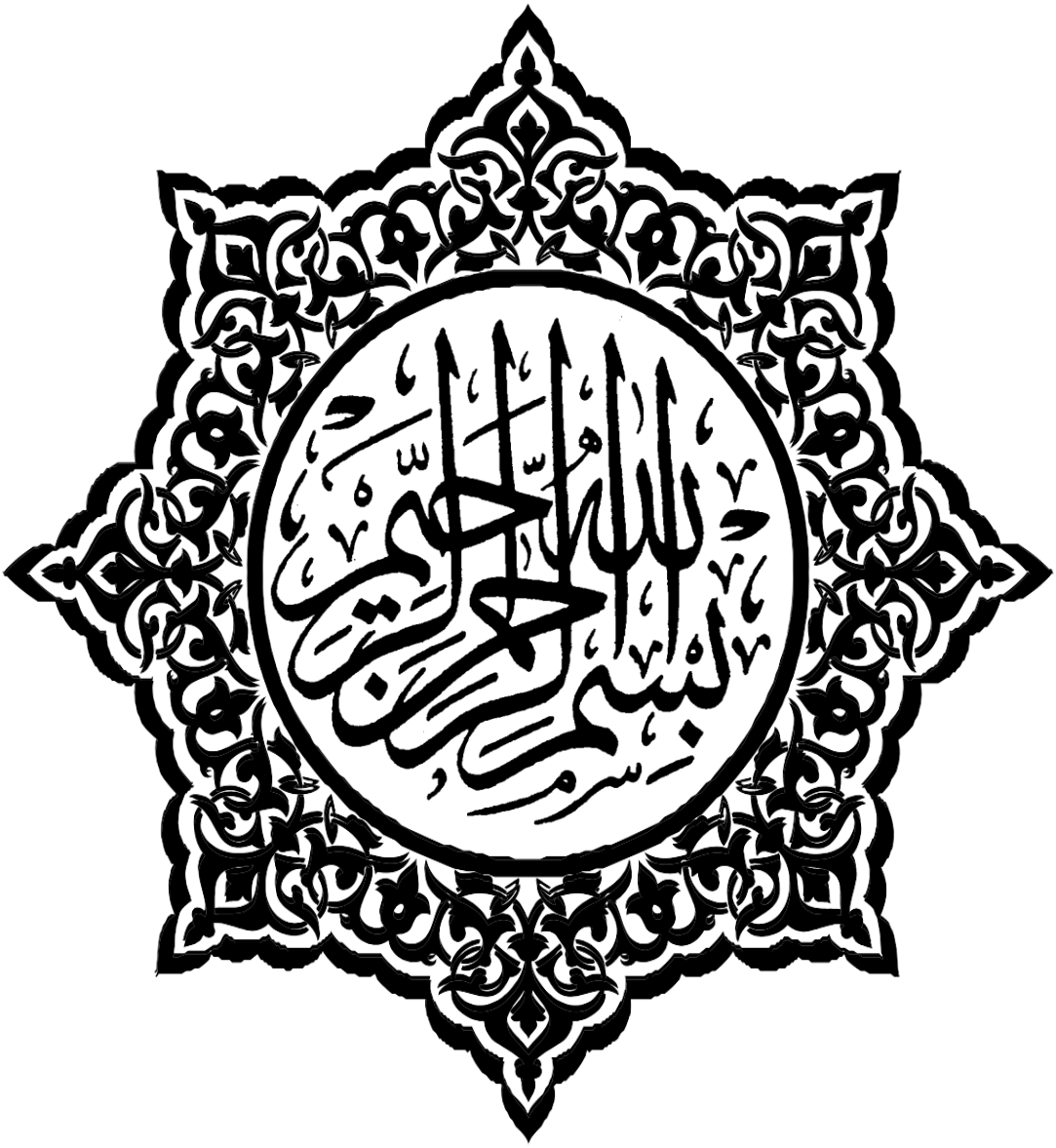
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

نشكر الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وانعم علينا

بالصبر العزيمة.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

وأخص بالشكر والتقدير:

الأستاذ المحترم "بريكسي رفيق رشيد" الذي لم يبخل علينا بمعلوماته

كان عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضئ الظلمة التي كانت تقف أحيانا

في طريقنا.

Designed by pngtree

الإهداء

إلى مصدر المحبة والحنان

إلى من سهرت وشقت وتعبت لراحتي

إلى كل من في الوجود بعد الله والرسول "أمي الغالية"

إلى من نزع روحه وراحته لإسعادي "أبى الغالي"

إلى رفيق دربي "زوجي الغالي".

إلى مديري في العمل وجميع صديقاتي

صابر فاطمة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى والداتي إلى نور قلبي وقرة عيني أمي الغالية حفظها الله

إلى سند في هذا الحياة أبي الغالي

إلى كل أفراد العائلة وأقاربي وأصدقائي كل باسمه ومقامه

مندي هجيرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر	أ
إهداء	ب
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ط
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي في الجزائر	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه، وأشكاله	07
1-تعريف الاستثمار الأجنبي	07
2-أهداف الاستثمار الأجنبي	09
3-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	15
1-المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي	15
2-المحددات الخاصة بالدولة الأم	19
3-المحددات الخاصة بالدولة المضيفة	21
أولا: المحددات الاقتصادية	21

ثانيا: المحددات البيئية والمؤسسية	26
ثالثا: المحددات التكميلية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	27
1-نظرية عدم كمال السوق	28
2-نظرية دورة حياة المنتج	28
3- نظرية الموقع	30
4-نظرية الحماية	31
المطلب الرابع: منافع واضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة	32
1-منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة	32
2-اضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة	34
المبحث الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي	37
المطلب الأول: عموميات البعد البيئي	37
1-مفهوم البعد البيئي	37
2-مفهوم البيئة المستدامة	38
3- التنمية المستدامة	40
المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة	43
المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر	44
1-فرض ملاجئ التلوث	45
2-النقيض لفرض ملاجئ التلوث	46

خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة سابقة	
تمهيد	50
المبحث الأول: عرض الدراسات	50
1-دراسات الاستثمار الأجنبية المباشرة في الجزائر	50
2-تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها في مجال النشاط الاقتصادي	59
3-أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر	66
المبحث الثاني: خصص لتعقيب على الدراسات	68
المطلب الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة	68
المطلب الثاني: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	69
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	72
المبحث الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي	73
المطلب الأول: أثر الصناعات الكيمائية على البيئة	78
1-أثار الصناعات على البيئة في الجزائر	79
2-الحد من تأثير الصناعات الكيميائية على البيئة	79
المطلب الثاني: البعد البيئي	80
المطلب الثالث: تطبيق الأبعاد النوعية والقياسية في الجزائر	85

المطلب الرابع استغلال الموارد للمستثمرين الأجانب في الجزائر	86
1-الإستغلال الغير العقلاني	86
2-الإستغلال العقلاني	87
المبحث الثاني: استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	89
المطلب الأول: أهم القطاعات الاستثمارية في الجزائر	89
المطلب الثاني: مخاطر المصانع داخل التجمعات السكانية	91
المطلب الثالث: الجهود المبذولة للحد من التأثيرات	93
المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في قطاع الصناعة	95
-1-الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : تحليل إحصائي	95
2-إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:	96
3-التحليل والتحديات	97
المتغير المستقل: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	98
أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999	98
ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000 إلي نهاية 2023	99
خلاصة الفصل	103
خاتمة	105
قائمة المصادر والمراجع	108
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.	27
الجدول 02: أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال (2002 -2016) حسب المنطقة الجغرافية	73
الجدول 03: أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر للفترة (2003 -2015)	73
الجدول 04: عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2016	74
الجدول 05: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2011 إلى 2016	75
الجدول رقم (06): تطور اليد العاملة في إطار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1994-2000)	76
جدول رقم (07): توزيع تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 1-1-2001 إلى 31-12-2003.	77
الجدول رقم 08: تطور إنتاج الطاقة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2023	81
الجدول رقم 09: تطور استهلاك الطاقة (2005-2023)	82
الجدول رقم 10: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة (مليون طن من ثاني أكسيد الكربون)	82
الجدول رقم 11: أكثر 10 دول إفريقية مسببة في انبعاث CO2	83
الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999	98
الجدول رقم 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2023	100

قائمة الأشكال:

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: الأشكال المختلفة للاستمارات الأجنبية	14
الشكل 02: دورة حياة المنتج الدولي	29
الشكل رقم 3: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب القطاع الفرعي ومعدل نمو ثاني أكسيد الكربون في القطاعات غير المرتبط بالطاقة، 2006-2021	85

مقدمة

يشهد العالم المعاصر تطورات اقتصادية هامة تجلت أساسا فـــي تكريس بوادر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود والزيادة في حجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي عبر توزيع نفوذ متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة وأدت دورا هاما في دعم نمو الاقتصاد الجديد ودعم نمو اقتصاديات الدول لاسيما خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة. من خلال ما سبق ونظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتعتبر الجزائر دولة من الدول النامية التي سعت إلى جدب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية عديدة.

ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، لذا كان من الضروري استعراض أهم المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي للجزائر.

الإشكالية:

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وازدياد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد السواء من أجل جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه عدة مزايا إلى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى انعكاس الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر؟

ولإيضاح أكثر نجيب عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- وما هي المحددات التي تحكم استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر؟
- هل يمكن الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة دون الإخلال بها؟

الفرضيات:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر انعكاسات كثيرة على البعد البيئي في الجزائر.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور أساسي ورئيسي في التأثير على التحديات التي تواجه التنمية المستدامة.

مبررات الدراسة:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لذاته عن غيره من المواضع لعدة أسباب منها:

- أسباب شخصية:

* الرغبة الشخصية في الاطلاع على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي للجزائر.
* ملائمة موضوع البحث مع التخصص المدروس.
* هل يمكن الاستفادة من الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة دون الإخلال بها؟

- أسباب موضوعية:

* يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي للجزائر من أهم الموضوعات الرائدة، حيث اهتمت بهذا الجانب العديد من الدول باعتباره حداثة الاقتصاد العالمي والوطني.

* معرفة عوامل التي ساهمت في تأثير على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي للجزائر.

صعوبة الدراسة:

في أي عملية بحث وإلا وتعرضت إلى بعض الصعوبات والمعوقات، وبذلك لابد من الإشارة إلى مختلف الصعوبات التي واجهتها عند إعداد هذه الدراسة والتي تمثلت في:

- قلة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- قلة الإحصائيات والمعلومات في بعض أجزاء الدراسة والتي تتطلب منا جهدا مضاعفا.
- عدم وجود مصادر لقواعد بيانات عن الاقتصاد الوطني تمتاز بالمصادقة اللازمة.

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.
- عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم.
- انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذا البحث في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- يستمد البحث أهمية من تزايد فرض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بما له من انعكاسات على أهداف التنمية المستدامة الخاصة في البعد البيئي.

حدود الدراسة:

تعتمد كل دراسة على حدود مكانية وزمانية حيث حصرت هذه الدراسة الاقتصاد في الجزائر، أما الإطار الزمني فقد حددت فترة الدراسة من 1994 إلى 2023.

المنهج المتبع في الدراسة:

لقد تم إتباع المنهج الوصفي في هذا البحث وهذا في جانب إطار النظري، أما في جانب الإطار التطبيقي تم إتباع أسلوب المنهج الإحصائي التحليلي لمحددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي في الجزائر.

هيكل البحث:

تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تم التطرق فيها إلى:

* **الفصل الأول:** يعتبر هذا الفصل الجانب النظري للدراسة حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول تم فيه التطرق لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف الجوانب النظرية أما البحث الثاني خصص لانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر.
* **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل تحديدا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثا من عدة جوانب مختلفة، والتي اعتمدنا عليها في تزويد دراستنا بالمعلومات والمعطيات اللازمة نظرا لقربها من موضوعنا، حيث قسم لمبحثين الأول لعرض الدراسات، أما الثاني خصص للتعقيب عليها .
* **الفصل الثالث:** الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث فيه مناقشة المعطيات إحصائيا وتحليلها، وتحصيل النتائج اللازمة لهذه الدراسة، حيث قسم لمبحثين الأول لعرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما الثاني للدراسة القياسية لانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر.

الفصل الأول:

عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي في الجزائر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المؤشرات التي تؤثر على نمو الدولة ومدى انفتاحها على الخارج حيث عرف نموا وانتشارا واسعا في مختلف بلدان العالم وأصبح محل اهتمام الجميع، سواء من جهة الدولة أو كبار رجال الأعمال، كما يعتبر الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة أحد أهم القطاعات الحيوية التي صنعت لنفسها مكانة هامة في عالم اليوم، بالنظر إلى الدور المحوري الذي يلعبه هذا الأخير في اقتصاديات الدول خصوصا منها النامية. وتعد الجزائر من بين هذه الدول التي ترتكز على قطاع الاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة كوسيلة للدفع بعجلة النمو الاقتصادي مما جعلها ومنذ السبعينات تتبنى توجها نحو انفتاح اقتصادي يقوم على تحسين بيئة الاستثمار الوطني وترقية الاستثمار الأجنبي عن طريق وضع إطار قانوني يقوم على العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية.

وقد برزت أهمية الاستثمار بشكل واضح في القرن العشرين وذلك من خلال الانتشار الكبير لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات بين دول العالم والانفتاح الاقتصادي الذي مس مختلف مناطق العالم من خلال ما يسمى بظاهرة العولمة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والذي تم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي.

المبحث الثالث: عموميات البعد البيئي.

المبحث الرابع: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه، وينقسم إلى نوعين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر وسنركز من خلال هذا البحث على النوع الأول نظرا لأهميته البالغة، كما يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تؤثر على نمو الدولة ومدى انفتاحها على الخارج، ولقد عرف انتشارا ونمو واسعا في مختلف بلدان العالم وأصبح محل اهتمام الجميع سواء من جهة الدولة أو كبار رجال الأعمال.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، خصائصه، وأشكاله

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر عرف على أنه عملية استثمار بسيطة بمفهوم اقتصادي لظاهرة أو نشاط اقتصادي إلى أن وصل مفهومه إلى مستوى عالمي ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالمياً، إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب ما يواجه الباحثون في هذا الميدان وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له.

من أهم التعاريف التي جاء بها الباحثين الاقتصاديين في هذا الصدد:

- فمن جهة يعرف أنه: "هو كل استخدام يجري من الخارج، لموارد مالية يملكها بلد من البلدان"[1].
- وكذلك عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي يضمن عالقة طويلة الأجل بين شركة في الدولة ألام (الدولة التي ينتمي إليها الشركة

[1]– عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، عمان، الأردن، –2008، ص 122.

المستثمرة) وشركة تابعة لدولة أخرى (الدولة المضيفة للاستثمار) ودرجة كبيرة من التأثير على عمليات الشركة".[1]

- ومن نفس الجانب تعرفه المنظمة العلمية للتجارة OMC أنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات".[2]
- أما من جهة إدارة المشروع والملكية يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".[3]
- ويرى "ريموند برنارد" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "يعبر عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخر يتم ذلك بإنشاء فروع أخرى لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى، و خاصة عند الابتدائية أي عند إنشاء المؤسسة".[4]
- وعرفه صندوق النقد الدولي كما يلي: "نوع من أنـــواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هذا الحصول كيان (عـــون اقتصادي) المقيـــم في اقتصاد ما عـــلى مصلـــحة دائمـــة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر،

---

[1]- حريب عريدات وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العريب، الأردن، 2009، ص 93.

[2]- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد الثالث، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، ص 163.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص أ.

[4]-Raymand Bernard," Economie Financière International", ED PUF, Paris, 1997, P91.

وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة"[1]، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشراً إذا كانت مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10%.

- عرف المنظمة المشتركة للتنمية الاقتصادية: "الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات حيث أنه يعطيا لفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة عن طريق:
  - إنشاء أو توسيع ملحقة، فرع ..... الخ؛
  - المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل؛
  - احتلال كامل لمؤسسة قائمة.

2- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أهداف تخدم مصالح كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي نذكرها فيما يلي:

1) أهداف البلد المضيف:

كل بلد يسعى إلى تحقيق أهدافه والتي تخدم مصالحه من خلال جذبه للاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه الأهداف ما يلي:[2]

* الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.
* زيادة معدلات الاستثمار، ومن خلالها زيادة وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

[2]- سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 73.

* المساهمة في التخلص والتخفي من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.
* المساهمة في زيادة الصادرات أو التقليل من الواردات أو كلاهما معاً حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

2) أهداف المستثمر الأجنبي:

من بين الأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيقها ما يلي:

* الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار.
* الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمر المستثمر الأجنبي في بلده الأصلي.
* الحصول على المواد الأولية بأسعار منخفضة لأجل استخدامها في التصنيع.
* الحصول على اليد العاملة المنخفضة التكلفة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للمستثمر الأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لان العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.

3- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث أنوع أساسية هي:

1) الاستثمـــار المشترك:

كان آراء بعض الاقتصاديين حول الاستثمار المشترك حسب "أبو قحف عبد السلام" كما يلي:[1]

[1]- أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر،2003 ، ص 20.

- ✓ يرى "كولد kolde" الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.
- ✓ ويرى "ليفنجستون livingston" يعتبر استثمارا مشتركا في حالة اشترك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا.
- ✓ من خلال ما تم ذكره سابقا يمكننا أن نستخلص ما يلي:

✍ قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

✍ ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر سواء كان أجنبي أو محلي حصة في رأس المال، أي أن المشاركة يمكن أن تكون من خلال تقديم الخبرة أو العمل التكنولوجي، كما يمكن أن تكون على شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

✍ يكون الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثمارين أحدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.

✍ لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروع الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح.

2) الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تنشأ الشركات المتعددة الجنسيات فروع لها لإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات، ويعتبر هذا

النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات[1]، والشكل الموالي يبين الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا مسارات واختيارات الشركات المتعددة الجنسيات لغزو الأسواق العالمية.

3) أشكال جديدة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

يستخدم هذا نوع من الاستثمارات كوسيلة للتعرف على وقياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التركيز على تناول هذا الشكل دون غيره يرجع إلى عدة أسباب من أهمها شيوع استخدامه وفعاليته في تسهيل مهمة الشركة متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر في الإنتاج، كما أنه يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية بالدول المضيفة ويمكن تناول أشكال هذا النوع من الاستثمار على النحو التالي:

1.3- عقود التصنيع وعقود الإدارة:

عقود الإدارة عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء أو لقاء المشاركة في الأرباح.، أما عقود التصنيع تبرم اتفاقيات بين الشركة متعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة، حيث يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.

2-3 عقود التسيير:

بمقتضى هذا النوع من العقد تضمن المؤسسة الأجنبية تسيير مؤسسة محلية إذ تتضمن أحكام هذا العقد آجال معينة للعمليات يتم بعدها تحويل عملية التسيير إلى الشركاء المحليين.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 21.

3- 3 عقود التراخيص والامتياز:

تقوم الشركات الأجنبية باتفاق مقتضاه التصريح للمستثمر المحلي (عام أو خاص) باستعمال التكنولوجيا وبراءة الاختراع والخبرات الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مالي معين.

3-4 عقود المفتاح في اليد (اتفاقيات المشروعات):

الشركات الأجنبية تعقد اتفاق يتم بين الطرفين الأجنبي والوطني، وعادة ما تكون مثل هذه العقود في مجال الصناعات التحويلية وكذا المرافق العامة، حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني.

الشكل رقم 01: الأشكال المختلفة للاستمارات الأجنبية[1]

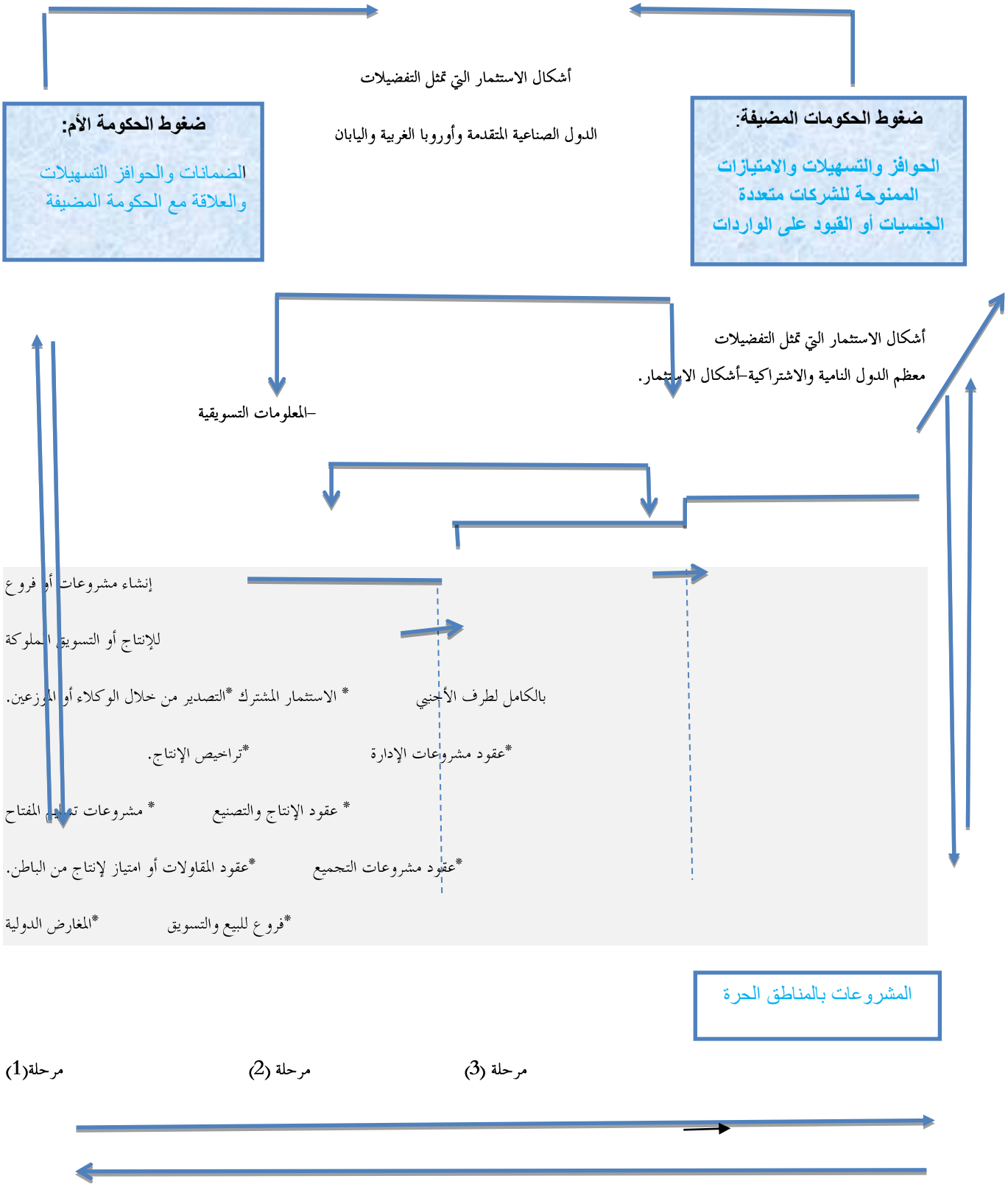

[1] - أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق، ص 14.

افتراضات النموذج:

1- يمثل هذا السهم إمكانية انتقال الشركة متعددة الجنسيات من المرحلة (1) مثلا إلى المرحلة (2) مع افتراض العوامل الأخرى أو الظروف الثابتة مثل مدى استقرار السوق سياسيا، ومدى ربحته ومدى توافر فرص التقدم من مرحلة لأخرى بالدولة المضيفة.

2- مرحلة (1) يتميز الاستثمار فيها بانخفاض حجم تكاليفه وأرباحه والأخطار غير التجارية المحيطة به.

3- مرحلة (2) يتميز الاستثمار فيها بالارتفاع النسبي في حجمه وتكاليفه وأرباحه وكذلك الأخطار غير التجارية المحيطة به.

4- مرحلة (3) يتميز الاستثمار فيها بكبر حجم تكاليفه وأرباحه والأخطار غير التجارية المحيطة به.

5- الانتقال من المرحلة 1 إلى أخرى يعني زيادة قدرة الشركة متعددة الجنسيات في التحكم في السوق والعمليات.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي المباشر والدولة الأم ترتبط بعوامل تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة، وتكون خارجة عن نطاق سيطرة الدولة المضيفة.

1- المحددات الخاصة بالمستثمر الأجنبي:

يوجد عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أشار إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في عام 1998، أصبحت شديدة التعقيد وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة المنافسة في العالم المفتوح على الابتكار في دولة أجنبية وهي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان فهي أصول مختلفة، وتشير أحد الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار

الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخلي لشركة متعددة الشركات من حيث مدى الإمكانيات المتوفرة لديها وكمية المعلومات المتوفرة لديها لدى الجهاز المكلف بدراسة إمكانية الاستثمار في الخارج وتحديد الوصول إليه ومتابعته.[1]

تجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة أهمها ما يلي:

1-1 معدل الفائدة:

معدل الفائدة من أهم العوامل الرئيسية التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا بعد توقع العائد الأعلى، بعد تعديله لمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية مع اخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة.[2]

وتشير الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلا أن المشروعات الاستثمارية ذات العائدات المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل إلى أن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها الأجنبية.

[1]- محمد بسيوني، دور السياسات الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر،1998 ص، 81

[2]- عبد المطلب عبد المجيد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جدب الاستثمار الأجنبي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي المجلد السادس العدد الثاني، ديسمبر، القاهرة، 1998 ص17

1-2 سعر الفائدة:

في سنة 1999 أوضحت دراسة Loupez المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلاً من ادخارها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.[1]

إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار إلى:

- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف.
- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رؤوس الأموال.

1-3 تكاليف الإنتاج:

انخفاض تكاليف الإنتاج يشكل عامل جدب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال نتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج[2]، في سنة 1995 قام Karring بدراسات على شركة دولية أظهرت أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، ومنذ أوائل التسعينيات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظراً لارتفاع تكاليف الانفتاح في الدولة الأم.

---

[1]- Mohamed El-Erian and Mahmoud El-Gamal, Attracting Foreign Investment to Arab Countries: Getting the Basics Right, economic research forum, working paper, n°718, Egypt, July 1997.

[2]- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2002، ص 54

يتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية سواء ارتبطت دوافع المستثمر الأجنبي بالبحث عن المواد الأولية بالخارج أو ارتبطت بتكاليف أخرى بجانب المواد الأولية وخاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

1-4 التكنولوجيا:

يمتلك المستثمرين الأجانب تكنولوجيا متطورة وبشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلية أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة، وذلك نتيجة قدرتها المادية بالقيام على الإنفاق على البحوث والتطوير، إذ يلاحظ أن هناك 06 دول تتسم شركاتها بالتكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، سويسرا، هولندا، هاته التكنولوجيا تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية جديدة لمقابلة احتياجات السوق.[1]

كما أشارت بعض الدراسات لوجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد السواء، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة التفاوضية والسلطة السياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات وبشروط مع حكومات الدول المضيفة، مقارنة بنظيرتها في السوق المحلي، هذا ما يؤدي إلى امتلاك تلك الشركات للمواد النادرة والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا من جهة ومن جهة أخرى على النفوذ السياسي الذي تملكه والمستمد من حكومة الدولة الأم من خلال ما تقدمه من قروض وإعانات للدولة المضيفة.[2]

[1]- جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 50

[2]- جمال محمود عطية عبيد، مرجع نفسه، ص 53

1-5 التسويق:

يعد التسويق أحد أبرز العوامل الهامة المشكلة للاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تميز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية وتنويع منتجاتها.

كما تلجأ الشركات إلى تأجيل استثماراتها في البلدان النامية إلى غاية انخفاض درجة الخطر في السوق المحلي.

2-المحددات الخاصة بالدولة الأم:

من خلال الدراسات التطبيقية نخلص إلى نتائج كبيرة ومتباينة، توضح أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضح كوشلين سنة 1995 أن الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها.

- في سنة 1999 أكد لوبيز على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول.[1]
- سنة 1995 أشار كل من singh kwang إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية مع الدولة الأم إلى الدول المضيفة والمتمثلة فيما يلي:

[1]- جمال محمود عطية عبيد، مرجع سابق، ص 55.

- ✓ عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.
- ✓ عدم توفر مناخ الاستثمار الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.

كثيرا ما نجد في ما يخص أهداف الدولة، أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، آو فتح أسواق جديدة لتصدير، أو نشر ثقافتها وأنظمتها لا السياسية والاجتماعية في الدول الأخرى ومحاولة ممارسة بعض الأنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة علىالدخول في تحالفات عسكرية واقتصادية، ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات التي تشبع السوق المحلية وارتفاع درجة المنافسة فيه آو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.[1]

ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على الأقل على ارتباط نوعين من المنطق: منطق المنشئة ومنطق الحكومة، بمعنى أن اهتمام المنشأة بالقدرة التنافسية، واهتمام الحكومات بكفاءة الحكم أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بكفاءة الحكم، بل أن وجود درجة عالية من الكفاءة يكون ضماناً للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية، ويكفل استقرار العمل داخل البلاد وبالمثل لا تستطيع الدول أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت.

والدليل على ذلك أن معظم التدفقات الأجنبية لدولة ما مثل اندونيسيا وماليزيا هي نتيجة لتفهم كل طرق الاهتمامات الأساسية لطرق الآخر، وأن ماليزيا قد سعت إلى جذب المنشأة التي تستطيع أن تهيأ لها البلد قاعدة استراتيجية قوية رغم أن ماليزيا لا توفر بيئة حرة تماماً للمستثمرين ولكنهم تدفقوا عليها، نظراً لاتفاق استراتيجياتهم الخاصة مع شروطها الواضحة ورغم سعي بعض الحكومات في الدول العربية ومنها تونس ومصر والجزائر لكي تهيأ ظروف ملائمة في محاولة لاكتساب أي استثمار أجنبي، إلا أنها انتهت بالحصول على قدر ضئيل

[1]– رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص 32

للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر وبتطبيق المعايير المعتادة كان ينبغي أن تجتذب كل من تونس والمغرب مقادير كبيرة من الاستثمار، ولكنها لم تحقق ذلك مما يبرز أهمية العلاقة بين قدرة التنافسية وكفاءة الحكم.

الظروف التي يتم تهيئتها من قبل الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست وحدها المحددات الأساسية لجذب هذا النوع، وإنما تدخل عوامل منها أن يكون هذا النوع من الاستثمار متفقاً مع أهداف البلد واستراتيجياتها وتوفر الظروف المناسبة.[1]

3-المحددات الخاصة بالدولة المضيفة:

تشمل هذه المحددات على عدة العوامل التي تخص الدول المضيفة، إذ يمكن تطبيقها وذلك لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية، والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية ...الخ.

ومن أبرز وأهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية:

أولا: المحددات الاقتصادية

1-حجم السوق واحتمالات النمو:

من أهم عوامل جدب المستثمرين للأسواق الكبرى، وذلك نظراً لحجم الفرص في تموين تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات ومن الأمثلة على ذلك نجد: الصين، الهند البرازيل، نيجيريا من البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظراً لحجم السكان وفيها الصدد نشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان فقط وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين، فالدول التي يتمتع فيها الأفراد على دخل مرتفع تكون أكثر جاذبية

[1]-HENRI BOURGUNINAT. THérie de l’investissement direct étranger 1985 p27.

للاستثمار وكذلك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع استراتيجية مثل مجاورتها للأسواق الكبيرة أو الدول التي تقيم علاقات جهوية وإقليمية من أجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعاً مهماً للاستثمار الأجنبي[1].

كما يعتبر نشاط القطاع الخاص عاملاً هاما لقياس نشاط السوق في عملية الإمداد والتوزيع مع الشركات الأجنبية، بل كلما توسعت عملية الإمداد والتوزيع بين الشركات الأجنبية والمحلية قويت قدرات هذه الأخيرة في السيطرة على الآثار الجانبية الغير مقصودة الناشئة من وجود تنافس شركات أجنبية.[2]

2- درجة الانفتاح الاقتصادي:

الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة، حيث أنها تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري، أو على عناصر الإنتاج لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلال في الأسواق.

وبمعنى أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني مليء بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات على الناتج الداخلي ودرجة تركز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات والقيود التعريفية الغير التعريفية.

3- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

وذلك بتوفير بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية لتشجيع الاستثمار تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ويتم الوصول إلى هذه البيئة

[1]- زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مبين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004/2003، ص 04

[2]- مصطفي كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص 14.

من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية وتقليل العجز التجاري[1].

4- الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ويعتبرها من أهم المؤشرات على اعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، ويعكس مدى استغلال عناصر الإنتاج ودرجة النمو في الاقتصاد الوطني ويستخدم للتعبير عن حجم السوق المحلي لدولة.

كما أن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة فإنها ستطلب استثمار من خلال عرض شروط تفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أثبتت دراسة (kasibhalta 1996) عن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دورا هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- سعر الصرف:

يؤدي سعر الصرف إلى عرقلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن التقلب في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الأجانب، مما يقلل من رغبتها في القيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع

[1]- ميرة حسب الله محمود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 26

الحجم، والخلاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مباشر سعر الصرف مستقر بحيث يضمن مستوى معقول من الربح.

دراسة (Jeanneret 2005) إن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر بنوع من الاستقرار والطمأنينة.

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن للمستثمر الأجنبي ردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح (Cushemane) 1985 أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة الوطنية فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف، تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية لاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير موقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى، وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، حيث يمكن لتقلبات أسعار الصرف أن تؤثر على عملية اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة، حيث يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تغييرات في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في البلد المضيف مقارنة بالتحويلات إلى الخارج أو إعادة التخصيص.

أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود عكسية بعد حدوث تخفيض العملة. وأنه يأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد النفقات الاستثمارية لأن هذه التقلبات تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول الضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها أي أن التقلبات المفاجئة الأسعار لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري[1].

6- التضخم:

من بين مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي التضخم حيث يؤدي ارتفاعه إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة والعملة الوطنية وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستثمارات المنتجة.

أوضحت الكثير من الدراسات أن ارتفاع معدل التضخم يلعب دورا سلبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي بحيث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي الإشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار، مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة، ومن الدراسات التي تبين الدور الأساسي لمعدلات التضخم المرتفعة في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة[2].

[1]-R.E CAVES INTERNATIONAL Corporation the industrial economics of foreign investment economica 1971 pp l27.

[2]- زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة،2005، المسيلة، ص 81-84

ثانيا: محددات بيئية ومؤسسية

للمحددات البيئية والمؤسسية دور مهم وفعال في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما قام النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات الايجابية والمساعدة للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح وفيما يخص النظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين، ونظم المعلومات الاستثمارية[1]، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسهولة إجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات إدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح.

ثالثا: المحددات التكميلية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر العوامل الهامة المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطته ولنجاح ذلك يجب توفر عدة مقومات.[2]

1- توفير الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أخطار معينة مثل الأمن وحرية تحويل الأرباح للخارج وحرية تحول رأس المال وخروجه وأهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

2- توفير سلطة قضائية قادرة على تطبيق القوانين وإبرام العقود بدون بيروقراطية وحل النزاعات التي نشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية

3- توحيد قوانين الاستثمار وجعلها تتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية والتوافق مع التشريعات الأخرى ذات علاقة مع التنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.

ويمكن تلخيص هذه المحددات في الجدول التالي:

[1]- أمينة عمار، محددات الاستثمار الخاص في القطاع المصرفي، مجلة مصر المعاصرة، عدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء القاهرة 1993

[2]- أميرة حسب الله محمود، مرجع سابق، ص 37.

الجدول رقم 01: العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

العوامل الشرطية	أمثلة
1-خصائص السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة متطلبات الإنتاج (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية...الخ
2-خصائص المميزة للدول المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية ...الخ
العوامل الدافعة **أ- الخصائص المميزة للشركة** **ب-المركز التنافسي**	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة. القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار.
العوامل الحاكمة **أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة**	القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ
ب- الخصائص المميزة للدولة ألام. **ج- العوامل الدولية**	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج. الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة ألام، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين باهتمام كبير، حيث قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، في هذا المطلب سنتناول أهم هذه النظريات.

[1] - أبو قحف عبد السلام، مرجع سابق.

1. نظرية عدم كمال السوق:

في عام 1960صيغت هذه النظرية ومن أهم روادها الاقتصادي الكندي "ستيفن هيمر" الذي حاول تحليل أسباب اتجاه الشركات للاستثمار في الخارج انطلاقا من فكرة الأسواق غير الكاملة (غير التامة) التي تظهر من خلالها نقائص عديدة، كما بدأ النقد الذي وجهه إلى النظريات السابقة فيما يخص انتقال الأموال من الدول التي تتوفر على رأس المال ومعدل فائدة ضعيف إلى الدول ذات ندرة في رأس المال ومعدل فائدة مرتفع[1].

تقوم هذه النظريات على افتراضات وهي أن أسواق الدول النامية خالية من المنافسة كما تفترض أن هذه الأسواق تكلف الشركات الأجنبية تكاليف إضافية في الإنتاج أكبر من الذي يفرض عليها ما إذا كانت تنوي الإقامة والتوطن في أسواق هذه الدول على الأقل أن تتمتع مسبقا بميزة خاصة تميزها عن الشركات المحلية، وهذه الميزة يجب أن تكون قابلة للانتقال الدولي.[2]

وعليه يمكن القول أن نظرية هيمر تستند إلى احتكار القلة، حيث شرح لنا أن السوق الذي يحدد بنيته احتكار القلة سواء في الولايات المتحدة أو في العالم الرأسمالي ككل له دافعية معينة تجعله يتجه إلى حث الشركات العملاقة على الاستثمار في الخارج.[3]

2. نظرية دورة حياة المنتج:

انتقدت نظرية دورة حياة المنتج عيوب النظرية السابقة ومن روادها الأمريكي "ريموند فرنون" عام 1966، حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج والذي يعتبر أول تفسير ديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والاستثمار المباشر كما ترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير

[1]– فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية– أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 70.

[2]– HENRI BOURGUNINAT, op. cit, p 63.

[3]– نفس المرجع، ص 71.

من الشركات المنافسة المحتملة، كما أنها تفسر التوطنات المباشرة للعديد من الشركات وخاصة الشركات الأمريكية في الخارج، بسبب الميزة الاحتكارية المطلقة فيما يخص المعارف التكنولوجية والإبداعات والمهارات الإدارية ... التي تتمتع بها.

الشكل 02: دورة حياة المنتج الدولي

الشكل رقم (1-2) :
دورة حياة المنتج الدولي

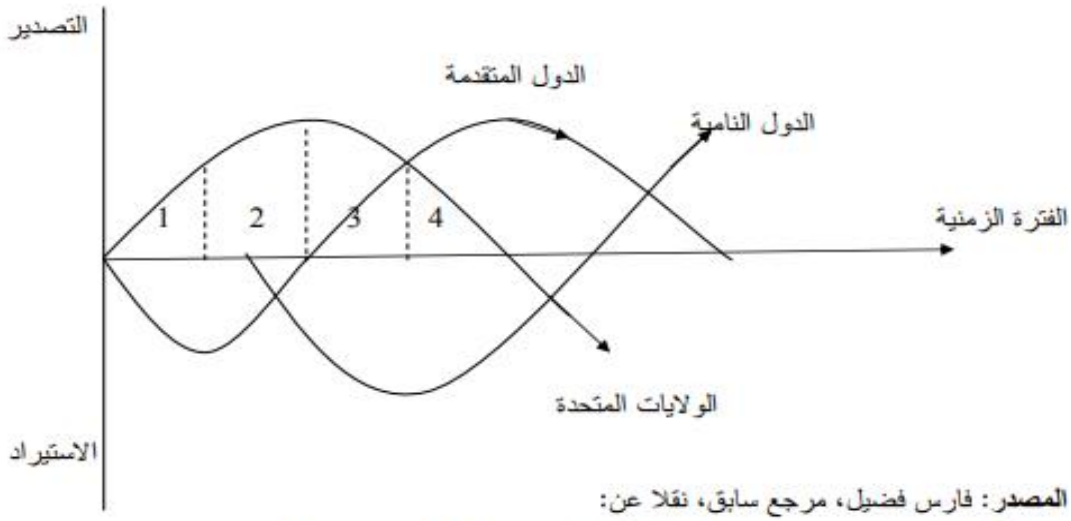

المصدر: فارس فضيل، مرجع سابق، نقلا عن:
- أبو قحف عبد السلام، " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، ص 401.

يوضح هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

✓ **المرحلة الأولى**: تبدأ هذه المرحلة عند توفر مجموعة من الشروط التي تجعل الدول المخترعة تتميز بإحدى الميزات التي تمكنها من إنتاج منتج جديد ومن بين هذه الشروط توفر اليد العاملة المؤهلة (العلماء والخبراء) ورؤوس الأموال الكافية بالإضافة إلى وجود طلب فعال نتيجة اتساع رقعة السوق الداخلي.

- ✓ **المرحلة الثانية:** تبدأ في هذه المرحلة عملية التوسع الحقيقي، حيث يتم تسويق المنتج في أغلب الأسواق العالمية نتيجة الطلب المتزايد للمستهلكين الأجانب على هذا المنتج، وهذا ما ينجم عنه تحقيق أرباح طائلة.
- ✓ **المرحلة الثالثة:** تبدأ الدول المتقدمة الأخرى في هذه المرحلة بإنتاج هذا المنتج أو تقوم الشركات المخترعة الأم بإنتاج هذا المنتج في الدول الأجنبية، وذلك نتيجة ظهور منافسين جدد، حيث يتم اختيار هذه الدول على أساس توفر تكاليف إنتاج أقل.
- ✓ **المرحلة الرابعة:** تسود المنافسة الكاملة في هذه المرحلة، حيث تبدأ صادرات الدول المخترعة في الانخفاض وتضعف قدرة الشركات الأم على الاستمرار نتيجة انخفاض التكاليف في الدول الأخرى ومنه تبدأ دول الشركات الأصلية في استيراد نفس السلع من الدول الأخرى.[1]

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتجات الجديدة، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

3. نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعوا الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار، وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى عوامل أخرى وهي:[2]

[1]-V.Trepstra International marketing , p 29.

[2] – نفس المرجع، ص 110.

1. **عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه:** مثل درجة المنافسة، حجم السوق ومدى اتساعه ونموه ومدى توافر منافذ توزيع ووكالات الإعلان.
2. **عوامل مرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من الموارد، مدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها، مدى تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
3. **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنى التحتية، بالإضافة إلى الإجراءات والامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.
4. **عوامـــل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والموقع الجغرافي ... الخ.[1]
5. **نظرية الحماية:**

توضيح هذه النظرية أهم الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الشركات الأصلية لحماية الاختراعات والتي طورتها في كل المجالات، وضمان عدم تسربها إلى الدول الأخرى المضيفة لأطول فترة ممكنة.

تستطيع هذه الشركات زيادة وتعظيم نسبة أرباحها إذا قامت بأكبر قدر ممكن من حماية الكثير من أنشطتها الخاصة وضمنت عدم تسربها إلى الدول الأخرى (مثل البحوث والاختراعات والمهارات الإدارية والفنية والتطويرات التكنولوجية) ومنه نجد أن أغلب الشركات الرائدة في العالم حاليا هي من بين الشركات التي استطاعت إلى حد بعيد ضمان حماية جزء أو كل من أنشطتها.

[1]-V.Trepstra International marketing. P30 .

المطلب الرابع: منافع واضرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1 – منافع الاستمارات الأجنبية المباشر:

من أهداف المستثمرين الأجانب الحصول على الأرباح وتعظيمها وفي ظل هذا تستفيد الدول المضيفة من منافع وفوائد الاستمارات الأجنبية، وما يترتب على هذه الاستمارات من زيادة معدل تكوين الرأسمالي، تحقيق التنمية الاقتصادية، تحسين ميزان مدفوعات، خلق مناصب عمل جديدة ونقل تكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية.

- تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية:

* وذلك من خلال استنباط طرق وأساليب إنتاجية جديدة وإنماء المهارات والطاقات البشرية ومن ثم زيادة الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، فالتنمية الاقتصادية لا تعني تحسين الأوضاع الاقتصادية فقط وإنما يتعدى مفهومها إلى مجالات اجتماعية هيكلية وتنظيمية.
* زيادة الإنتاج القومي الحقيقي الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى زيادة الادخار ومن تم تدعيم التراكم الرأسمالي الذي يساعد بدوره في زيادة الإنتاج والدخل القومي.
* تنظيم الإنتاج وتطويره وتحسين القدرات الإدارية والفنية والإنتاجية للعامل وتوفير وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم والمعيشة.[1]

- زيادة الإنتاج:

تحول رأس المال من الدولة المرسلة إلى الدولة المستقبلية يؤدي إلى زيادة رأس المال في الدولة المستقبلية، ويربط هذا العنصر مع العناصر الأخرى في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

[1]– دكتور محمد عبد العزيز عجمية، د محمد علي اللثي، التنمية الاقتصادية، نظرياتها سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003، ص 20–22.

- خلق مناصب عمل جديدة:

توفير مناصب عمل لها أهمية كبيرة خاصة لدى الدول النامية، فانتقال رأس المال إلى هذه الدول لبناء مشاريع جديدة يؤدي إلى توظيف الأيدي العاملة العاطلة عن العمل في هذه المشاريع، فالبطالة أحد المشكلات الرئيسة التي تواجه معظم الدول العالم، باختلاف مستويات تقدمها.

- ارتفاع الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو سجل لجميع المعاملات الاقتصادية الخارجية كما يعتبر من أهم مؤشرات الدقة في الحكم على المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي، ودرجة التقدم الاقتصادي.

كما يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار عند رسم سياستها الاقتصادية وإدارة اقتصادها القومي.

ومن أجل سد العجز الذي تعاني منه البلدان النامية في ميزان المدفوعات لعب الاستثمار الأجنبي دورا جوهريا في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف وبالتالي تحسين وضع ميزان مدفوعاتها بفضل هذا النوع من الاستثمارات على تغطية قدر كبير من حاجيات السوق المحلية. قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية وغزوها[1] وذلك بسبب قدرته التصديرية نتيجة كبر حجم منتوجاته وارتفاع جودتها، وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات البلد المضيف.

[1]- محمد السيد أبو السعيد، إمكانيات التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس والتسعون، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 02.

- التكنولوجيا الجديدة والتقنيات والمهارات الإدارية:

تعاني الدول النامية من قلة المهارات التقنية والإدارية ولتسوية هذا الوضع تعمل الدولة المضيفة على إدخال رأس المال البشري، وذلك في صورة تعيين مدربين، بالإضافة إلى هذا فإن إدخال التكنولوجيا الجديدة في الدولة المضيفة يزيد من إمكانية الإنتاج في هذه الدول.

فالتكنولوجيا أصبحت في الوقت الحالي من أهم العناصر الإنتاجية المساعدة على تحقيق وتسريع التنمية الاقتصادية في أي بلد، وما يرافقها من تنمية في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية.

ولهذا من الضروري الإشارة على أن إمكانية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال شركات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تتوقف على إمكانية الطاقة الاستيعابية لهذه المعارف لدى تلك البلدان فتشكل الشركات العابرة للقارات قناة هامة لنقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، إلا أن نقص الموارد البشرية المتعلمة والمؤهلة، يمكن من أن يحد من إمكانية استيعاب هذه المعارف، ومن ثم يمكنه أن يحد من الآثار الإيجابية لعملية نقل هذه المعارف إلى البلد المضيف.

2- أضرار الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالإضافة إلى إيجابيات الاستثمار الأجنبي التي تعود على البلد المضيف في تحقيق التنمية الاقتصادية كالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، نقل التكنولوجيا، تحسين ميزان المدفوعات... فهي لا تخلو أيضا من السلبيات خاصة لدى البلد المضيف.

يري بعض الاقتصاديين بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا وسيلة استعمارية جديدة تلجأ لها الدول المتقدمة والغنية لاستنزاف خيرات الدول النامية والسيطرة على مواردها الطبيعية والاقتصادية بصفة عامة، وهذا ما يشكل في الغالب خطر كبير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف.

- ارتفاع معدل التضخم:

يعرف التضخم ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كميات السلع والخدمات.

ينجم عن التضخم أثار سلبية تعيق حركة التنمية والتطور الاقتصادي وتتثمل في انخفاض القدرة الشرائية للنقود وفقدان لوظيفتها كمخزون للقيمة مما يؤدي إلى انخفاض ثقة أفراد المجتمع بوحدة العملة الوطنية فيؤدي إلى نمو معدلات الاستهلاك، وإضعاف الحافز على الادخار هذا يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية مادام لا يقابل زيادة الطلب زيادة مماثلة في العرض.[1]

كما يؤثر التضخم على ميزان مدفوعات الدولة عن طريق ارتفاع السلع المحلية وبالتالي عدم قابلية التنافسية الدولية، وهذا يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات.

2- عدم استقرار في ميزان المدفوعات ومعدل الصرف:

فيما سبق تطرقنا إلى إيجابيات الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات، ولكن له نظرة سلبية إذا ما ساهم في زيادة حجم وإرادات هذا البلد من خلال اعتماد شركاته على مدخلات الإنتاج الأجنبية كالمواد الخام، والمنتوجات الوسيطة المستوردة من الخارج بدلا من اعتمادها على المدخلات المحلية للبلد المضيف، أو عن طريق مساهمته في زيادة حجم التحويلات الخاصة بالأرباح وغيرها من رؤوس الأموال، كالرسوم الإدارية، رسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الفروع الأجنبية للشركات الأم التابعة لها. مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام الشركة الأم.

[1]- عبد الرحمان إسماعيل، عريفات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 155.

التأثيرات على ميزان المدفوعات غالبا ما تكون غير محسومة وغير محددة، حيث يعتمد حجم ونوع هذه التأثيرات على ميزان المدفوعات على حجم التدفقات النقدية والمتمثلة في:

- مقدار تدفق رأس المال.
- مقدار الضرائب والرسوم المقتطعة من طرف حكومة البلد المضيف على صادرات وإيرادات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- مقدار أرباح شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج.
- مقدار القروض التي تحصل عليها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج، بالإضافة إلى المساعدات التي قد تحصل عليها هذه الشركات من شركات الأم في الخارج.
- مقدار أجور ومداخيل العاملين الأجانب بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر والمحولة إلى الخارج.[1]
- **التلوث البيئي:**

قد ينجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات سلبية على البلد المضيف، نظرا لكون معظم المشاريع عادة ما تعمل في صناعات ملوثة للبيئة كالصناعات الاستخراجية للنفط، المعادن وصناعات البتروكيميائية، وصناعة الإسمنت والأسمدة، حيث تخضع إلى معايير بيئة مشددة لا تتوافر لدى البلدان النامية، كما أن مشاريع الاستثمار الأجنبي قد تعمل بأساليب تكنولوجية قد تلوث البيئة المحيطة. وهذا ما يدفع حكومات البلدان المتقدمة إلى إلزام هذه المشاريع باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي وبسب ارتفاع تكاليف تلك الإجراءات اتجهت تلك المشاريع إلى العمل داخل البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود.

[1]-عبد الرحمان إسماعيل عريفات، مرجع سابق، ص 156.

المبحث الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي

رغبة الدول المتزايدة في تحقيق التقدم والرقي الاقتصادي من شأنه إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة بسبب سوء استغلال الموارد الطبيعية واستنزافها، إذ تأتي المشاريع الاستثمارية على قائمة المتسببين في الآثار السلبية على البيئة.

المطلب الأول: عموميات البعد البيئي

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم البعد البيئي وأبعاده ومفهوم التنمية المستدامة.

1- مفهوم البعد البيئي:

تعتبر البيئة من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري، ومن أهم الأبعاد البيئية للتنمية المتواصلة المحافظ على الجو تخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة، إلى جانب الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية قوة الرياح ... إلخ، حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، لأن فشل صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وهذا من خلال صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقف الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وهذا بالتخلص تدريجياً من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون ويتم ذلك بالتعاون بين الدول لمعالجة مخاطر البيئة العالمية.[1]

[1]- مصطفى يوسف كافي، كتاب التنمية المستدامة، ص 78- 79.

كما عرفت البيئة في التشريع الجزائري: انتهج المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة، بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية وهذا في إطار ضبط لمفاهيم المصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛ حيث جاء في هذا القانون على أن البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والحيوان والنبات بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا بين الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية[1].

2- أبعاد البعد البيئي:

تتمثل الأبعاد البيئية في:

1. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:

إن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية.

أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما، وهنا كمصايد كثيرة لأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجرى استغلالها فعلا بمستويات غير مستديمة أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2. حماية الموارد الطبيعية:

إن التنمية المستديمة بحاجة ماسة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، وذلك ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى مصايد للأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الأخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وتعني التنمية المستديمة هنا استخدام الأراضي

[1]- المادة ف 04-07 من القانون 03 -10 المؤرخ في /19/07 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، عدد 4.

القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخـــداما أكثر كفاءة، وكـــذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات، وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية، وهذا يعني استخـــدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3. صيانة المياه:

إن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا.

والتنمية المستديمة تعني صيانة المياه وذلك بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

4. حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية والفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية لأرض من جراء أفعال الإنسان. وتعني التنمية المستديمة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة أشعة الشمس فوق البنفسجية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

5. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:

انخفضت مساحة الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري انخفاضها، وهذا ما يؤدي إلى تقليص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي

تستطيع العيش في البيئة المستأنسة. بالإضافة إلى تعرض الغابات المدارية والنظم الايكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة، وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستديمة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

3- مفهوم التنمية المستدامة:

مر مفهوم التنمية المستدامة بمرحلتين:

1. مراحل التنمية المستدامة:

- مرحلة ما قبل الخمسينات:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية انصبت المحاولات الأولى حول التوفيق بينهما من خلال تشجيع لجنة المحافظة الكندية سنة 1915، وذلك من أجل تمكين كل الأجيال من الاستفادة من الثروات الطبيعية.

وفي سنة 1923 عقد مؤتمر دولي حول حماية الطبيعة بباريس وكان موضوعه الأساسي العلاقة بين حماية البيئة واستخدام مواردها.

وفي سنة 1948 تم إنشاء الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها نشر عام 1951 وثيقة مميزة تتضمن 70 تقريرا عن حالة حماية الطبيعة في العالم لسنة 1950 حيث تعتبر هذه الوثيقة من أهم السوابق والممهدات لمؤتمر برانتلاند.[1]

[1]– Jean Gry Vaillancourt, " Penser et concrétiser le développement durable", éco-décision, n° 15, hiver 1995, p 26.

- المرحلة الثانية: من 1950 إلى غاية تقرير برانتلاند

تعالت الأصوات خلال هذه المرحلة إلى الحد من التلوث الناتج عن النمو الاقتصادي المتزايد، الذي نتج عنه العديد من الكوارث البيئية وكانت أول كارثة تم تسجيلها في ولاية دونواو الأمريكية المقام فيها عدد من المصانع الخاصة بالصلب وحامض الكبريت وإنتاج الزنك أدت إلى وفاة عشرون شخص ومرض 5900 شخص آخر.

من أشهر هذه الكوارث هي التي تعرضت لها لندن عام 1952 جراء تلوث الجو بالضباب الدخاني مما أدى إلى وفاة 4000 شخص، بسبب تركز ثاني أكسيد الكبريت في الجو كمبدأ التفكير في إيجاد طاقات بديلة يمكن إنتاجها محليا بعد ارتفاع أسعار البترول خلال أزمة 1973 وتنامي الوعي بخطورة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية كالبترول واليورانيوم الذي سيؤدي حتما إلى نفاذهما كما أدركت الدول النامية أنه لا يمكنها الاعتماد على مداخيل الموارد الأولية فقط لتحقيق التنمية.

وفي عام 1972 نشر منتدى روما الذي نشر عام 1968 تقريرا عنوانه "حدود النمو" تكلم من خلاله عن التنمية الإيكولوجية*.

وفي شهر جويلية من نفس السنة تم إنشاء مؤتمر ستوكهولم بالسويد تم خلاله بحث العلاقة بين البيئة والتنمية، وقد ألح في توصيته على أهمية حماية البيئة في التنمية الاقتصادية للدول النامية كما أثر هذا المؤتمر بشكل حاسم على أشغال هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية فيما بعد وتم تكليف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بتعميق البحث في المواضيع التي تناولتها قمة ستوكهولم[1].

---

[1]–Beat Burgenmeier," Economie du développement durable", Editions de boeche, Paris, 2002, p 19.

* يقصد بالتنمية الايكولوجية تلك التنمية العقلانية من الناحية الايكولوجية مصحوبة بتسيير محكم للمحيط، من أجل إقامة توازن مستديم بين الكائنات الحية والطبيعية على المدى الطويل.

* سمي هذا التقرير باسم "تقرير برانتلاند" نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السيدة "جروهارلم برانتلاند" Harlem Gro Bruntland.

أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 تقريرا عنوانه "مستقبلنا المشترك" والذي عرف كذلك باسم "تقرير برانتلاند"* الذي أوضح أن الأنماط الإنمائية معمول بها في دول الشمال والجنوب.

2- مفهوم التنمية المستدامة:

أحصى أحد الخبراء أكثر من 20 تعريف للتنمية المستدامة بالبنك العالمي ومن أهم هذه التعاريف:

- عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير برانتلاند لسنة 1987 على أنها: "عملية التغيير التي يتطابق ويتوقف كل من استغلال الموارد توجيه الاستثمارات التغيرات التقنية والتنظيمية من أجل تلبية حاجيات الأفراد في الحاضر والمستقبل".[1]
- يعرف الاتحاد الدولي لحماية وحفظ الطبيعة سنة 1991 التنمية المستديمة على أنها: "نوع من التنمية تقوم على تحسين المجتمعات البشرية مع احترام سعة عبئ النظم الإيكولوجية".

كما أخدت اهتمام كبيرا من طرف الخبراء والباحثين الاقتصاديين:

عرف هيرمان ديلي "DALY Herman" التنمية المستديمة على أنها: "العملية التي بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية من خلال توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري".

كما عرف التنمية المستديمة "ادوارد باربير Edward BARBIER" على أنها: "ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكثر قدر من الحرص على الموارد المتاحة الطبيعية وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"[2].

[1]– Commission mondial sur l'environnement et le développement, Rapport Brundtland, 1988, p 10.

[2]– Programme des nations unies pour le développement (PNUD), Rapport mondial sur le développement humain, 1992, Edition Economica, Paris, 1992, p 19.

3- مبادئ التنمية المستدامة:

قام العديد من الباحثين بتحديد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة مبنية على خبرتهم وهي كالآتي:

- **مشاركة المجتمع:** من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها.
- **الدمج:** دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
- **تحسن متواصل:** للحد من الوضع البيئي المتدهور يجب اتخاذ إجراءات فورية لكي تصبح المجتمعات أكثر استدامة وتحقق التحسن المستمر والمتواصل.
- **عدالة ضمن الأجيال وبينه:** العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة في الفرص للجيل الحالي وللأجيال المقبلة.
- **تحسن متواصل:** للحماية من الوضع البيئي المتدهور يلزم اتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة.
- **سلامة بيئية:** الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

المطلب الثاني: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة = البعد البيئي

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على البيئة وذلك لكونه ينقل الصناعات الملوثة مثل الصناعات البتروكيمياوية الثقيلة التي تخل بالتوازن البيئي بسبب النفايات السامة التي تنتج عنها. بالنسبة للجزائر أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الوطنية على ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من أجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة، خاصة وأن قطاع النفط في الجزائر يعد أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تحتل الصناعة

والبناء نسبة 60.22%، 16.67% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بعدد مشاريع يقدر بـــ495 بالنسبة للصناعة و137 لقطاع البناء من أصل 822 مشروع استثماري أجنبي.[1]

كما تبنت الجزائر القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، فأصدرت عدة قوانين من أهمها: قانون رقم 83-03 يتعلق بحماية البيئة مؤرخ في 1983/02/05 في الجريدة الرسمية الصادرة في 1983/02/08 (ملغى)، قانون رقم 03-10، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد 83، الصادر في 2003/07/20، مرسوم تنفيذي رقم 07- 145 يحدد مجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على موجز التأثير على البيئة، ج رج ج عدد 34 صادرة في 2007/05/22 مرسوم تنفيذي رقم 17-104، مؤرخ في 2017/03/05، يتضمن متابعة الاستثمار والعقوبات المطبقة حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة، ج ر عدد 16 صادرة في 2017/03/08.

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر

تناقضت واختلفت وجهات النظر فيما يخص الآثار التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الدول النامية، بين من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات لنقل صناعتها الملوثة نحو الدول النامية لاستغلالها كمدافن والاستفادة من تراخي القوانين المنظمة للممارسات التصنيعية بها ومن يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدى إلى تحسن البيئة بتلك الدول وذلك عند إحاطة المناخ الاستثماري فيها بالأدوات والتنظيمات القانونية التي تضمن تحقيق ذلك فتبنى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة على أحد فرضين أساسيين هما:

[1]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "الاستثمار والمتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، 2017.

1- فرض ملاجئ التلوث:

هناك من يرى أن الدول النامية تلجأ إلى تخفيض معاييرها البيئية، وذلك لجدب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لينتج عن ذلك خلق ما يعرف "بملاجئ التلوث أو السباق إلى القاع". ويركز هذا الفرض على إبراز رغبة الشركات متعددة الجنسيات في توطين استثماراتها في الدول التي تنخفض بها تكلفة إنتاجها وتتحقق بها كفاءة استثمارية أكبر في ظل الضوابط التنظيمية السائدة، لذلك فهي تفضل إقامة استثماراتها في الدول حيث تستطيع استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة من أجل تعظيم العائد على الاستثمار.

كما يشير هذا الفرض إلى أن تحرير التجارة وحركية رؤوس الأموال يؤدى إلى نقل وزيادة تركيز الصناعات الملوثة للبيئة من الدول ذات القوانين البيئية الصارمة إلى الدول التي تفتقر إلى مثل هذه القوانين.

يعتمد هذا الفرض على ثلاثة أبعاد أساسية وهي:

- أن الاستثمار الأجنبي سوف يؤدى إلى نقل الصناعات الملوثة للبيئة للدول النامية وذلك لتمتعها بميزة نسبية في إنتاجها ولافتقارها إلى القوانين والإجراءات التي تحافظ على البيئة.
- أن تزايد الإجراءات وصرامة القوانين البيئية في الدول المتقدمة سيزيد إغراق الدول النامية بالنفايات الخطرة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها هذا إلى جانب النفاد الكبير للموارد بالدول النامية وخاصة الموارد غير المتجددة كالبترول والغابات نتيجة الاستثمارات الشركات الدولية النشاط.
- تشير تلك الفرضية وفقا للواقع العملي إلى علاقتين أساسيتين بين القوانين البيئية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: هما وجود علاقة طردية بين مستوى التلوث البيئي في الدول النامية وتدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر إليها ووجود عالقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وقوة القوانين البيئية في الدول المتقدمة[1].

2- النقيض لفرض ملاجئ التلوث:

أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على التنمية المستدامة في الدول النامية وذلك من خلال نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة من الدول المتقدمة للدول النامية، والتي مازالت تعتمد على تقنيات إنتاجية مدمرة للبيئة.

أشارت OECD أن نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة ينشأ من خلال نقل تقنيات الإنتاج النظيفة التي توفر أعلى معايير الحفاظ على البيئة، أو من خلال الممارسات الإدارية السليمة في الشركات دولية النشاط، حيث أن الجانب الأكبر من الشركات التي تستثمر خارج دول OECD شركات خاصة عادة ما تمتلك كوادر إدارية متخصصة وعلى قدر كبير من المسئولية الاجتماعية ولديها اهتمام كبير بتخفيض مستويات الفاقد ومستويات التلوث البيئي.[2]

هناك ستة تأثيرات بيئية أساسية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون ذات تأثير إيجابي أو سلبي هي:

* نمو الدخل والذي يتحول أثره إلى الإيجابية عندما يوفر موارد مالية يمكن تخصيصها لبرامج الحماية البيئية والعكس صحيح.
* التغيرات في استهلاك المنتجات فيكون الأثر إيجابي إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم عن طريق تداول سلع بيئية وسلبية في حالة تداول سلع ضارة بيئية.

[1]- عمارة هشام محمد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي، دراسة تحليلية، 2016، ص 55- 56.

[2]- نفس المرجع السابق، ص143- 145.

* التشريعات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر تكون إيجابية من خلال تعزيز السياسات البيئية استجابة للنمو الاقتصادي والذي ينعكس في تنامى الاستثمار الأجنبي المباشر أو من خلال إجراءات معينة تتضمنها اتفاقيات استثمارية. وتكون سلبية عند إرخاء السياسيات البيئية بسبب ضغوط أو قيود على السياسات البيئية بفعل الاتفاقيات الاستثمارية.[1]

* تغيير حجم النشاط الاقتصادي والذي يكون أثره سلبي إذا أدى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من التلوث، ويكون إيجابي إذا أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المزيد من الحماية البيئية من خلال النمو الاقتصادي والسياسات التنموية المحفزة للعمليات الإنتاجية والتكنولوجية التي تفرز أقل قدر ممكن من التلوث لكل وحدة من المخرجات.

[1]- العيد بيوض حمد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 386.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لتوفير ونقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج لإقامة المشاريع الإنتاجية، وإدراج البعد البيئي في مختلف النصوص القانونية المرتبطة بالاستثمار والبيئة وذلك جراء التحولات التي مرت بها الجزائر وظهور مفهوم التنمية المستدامة التي تقوم بين التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قابلة للاستمرار وحماية البيئة وبالتالي إنجاح العلميات الاستثمارية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة سابقة

تمهيد:

إن أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، خاصة لما توفره من موارد مالية مكملة للادخار الوطني والموارد القابلة للاستثمار في كل قطر، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على استخدام شبكات التسويق الدولية.

لقد قامت هذه الدراسة بتحليل المحيط الاقتصادي المحلي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وتم التوصل إلى أن الجزائر تمتلك عدة ميزات نسبية التي تزيد من إمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي نفس الوقت تعاني من بعض النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات أو عوامل طرد للاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة

1- دراسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليل الوصفي في الجانب النظري من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج التحليل الكمي من خلال دراسة قياسية لبعض المؤشرات المؤسساتية لتبيان درجة تأثير هذه المؤشرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2022.

* **الدراسة الأولى:** كبير مولود (2022/2021) جاءت هذه الدراسة بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة (من ناحية البعد البيئي) في المدى البعيد في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة: 1990-2018[1].

تهدف هذه الدراسة إيضاح العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحصة الفرد من انبعاث CO2 باعتباره من المؤثرات الهامة لشرح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة من ناحية البعد البيئي في الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة: 1990-2018، باستخدام تحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، اعتماداً في ذلك على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لبيانات بانل (Panel data) وقد خلصت نتائج الدراسة من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك لبيانات بانل، إلا أنّ المتغيرتان مُتكاملتان من الدرجة الأولى، وإلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وبغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة التوازنية طويلة الأجل فإننا استعملنا طريقة FMOLS وأظهرت نتيجة هذا الاختبار أنّ تأثير

[1] - **كبير مولود،** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة (من ناحية البعد البيئي) في المدى البعيد في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة: 1990-2018، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 10-05-2022، ص 42- 45.

الاستثمار الأجنبي المباشر على حصة الفرد من انبعاث CO2 في الجزائر وتونس والمغرب خلال فترة الدراسة متوسط وهذا ما تأكد لنا في الدراسة القياسية، كما تبين من خلال اختبار السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحصة الفرد من انبعاث CO2 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في حصة الفرد من انبعاث CO2 والعكس غير صحيح وبالتالي توجد سببية في اتجاه واحد.

* **الدراسة الثانية:** أجعود سعاد، (2020/2019) جاءت هذه الدراسة بعنوان: إدراج البعد البيئي في الاستثمار[1].

تهدف هذه الدراسة لإيضاح العلاقة بين الاستثمار والبيئة إحدى أهم الموضوعات الاقتصادية المعاصرة، خصوصا في ظل اتساع مفهوم العولمة وما تخلّفه من آثار بيئية نتيجة التغير الحاصل في لوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك في دول العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية باعتبار أن الاستثمار بمختلف نماذجه هو السبب الأساسي لإتلاف البيئة. وتختلف طبيعة هذه العلاقة بين البيئة والاستثمار من دولة إلى أخرى، فالجزائر سعت مثلا لتطوير اقتصادها بكافة الطرق ولتحقيق هذا الغرض حاولت الالتحاق بركب الدول المهتمة بحماية البيئة من خلال إدراج البعد البيئي في الاستثمار وتبني التوجه نحو ما يعرف بالاقتصاد الأخضر.

* **الدراسة الثالثة:** بيوض محمد العيد، (2019/2018) جاءت هذه الدراسة بعنوان: تحليل علاقة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة البيئية دراسة حالة الاقتصاد البرازيلي[2].

استهدفت الدراسة تحديد معالم العلاقة الرابطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستويات الاستدامة البيئية في البرازيل معبرا عنها بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس حراري. وتم ذلك بتحديد مستويات الاستدامة البيئية في

[1]- **إجعاد سعود،** إدراج البعد البيئي في الاستثمار، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الخامس، العدد 1، 31-03-2020، ص 26- 40.

[2] - **بيوض محمد العيد،** تحليل علاقة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة البيئية دراسة حالة الاقتصاد البرازيلي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 4، 26- 08- 2019، ص 554- 574.

البرازيل؛ واختبار الأسباب الاقتصادية وراء مشاكل البيئة البرازيلية. فمن بين هذه الأسباب القدرات الاقتصادية لاستغلال الموارد المتاحة، وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يمثل نسبة معتبرة التدفقات العالمية ومن الناتج المحلي الإجمالي. أظهر التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل العديد من القطاعات الملوثة وعالية الإصدار للغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ وفي ظل حجم التدفقات الواردة إلى البرازيل وإلى هذه القطاعات، فتعتبر هذه التدفقات تهديدا مباشرا وحقيقيا للاستدامة البيئية.

* **الدراسة الرابعة:** جميلة حميدة، (2018/2017) جاءت هذه الدراسة بعنوان: إدراج البعد البيئي في القانون الجديد للاستثمار – دراسة على ضوء المادة الثانية من القانون 09/16.[1]

تهدف هذه الدراسة باعتبار الاستثمار بمثابة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، وهو كل مشروع مالي يهدف إلى توظيف رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح المادية والمساهمة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للدولة، إلا أن المشرع الجزائري تداركا للآثار السلبية التي نجمت عن النشاطات الاستثمارية بمختلف أنواعها أصدر مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية للتحكم في عملية الاستثمار وهذا من خلال فرض مجموعة من القيود البيئية على المستثمرين، وفعلا فقد تجاوب القانون الجديد المتعلق بترقية الاستثمار الصادر سنة 2016 مع متطلبات حماية البيئة من خلال المادة الثالثة منه التي قيدت عملية الاستثمار بضرورة احترام القوانين والتنظيمات الخاصة بحماية البيئة. وباستقراء هذه الأخيرة فإن المشرع الجزائري وضع قيودا صارمة على النشاطات التنموية التي تعتبر مصدر خطر على البيئة خصوصا مبدأ الوقاية، مبدأ الاستبدال دراسة التأثير على البيئة ودراسة الخطر.

إن تجسيد هذه الآليات من شأنه أن يؤدي إلى إعادة توجيه الاستثمار من خلال تكريس مبدأ التنمية المستدامة، وهذا ما يعرف بالاستثمار المستدام.

[1]- جميلة حميدة، إدراج البعد البيئي في القانون الجديد للاستثمار – دراسة على ضوء المادة الثانية من القانون 09/16، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 4، 29- 01- 2018، ص 11- 27.

* **الدراسة الخامسة:** حسين نوارة (2018/2017) جاءت هذه الدراسة بعنوان: حماية البيئة شرط لإنجاز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر[1].

تهدف هذه الدراسة إلى إدراج قضية البيئة ضمن مواضيع التنمية المستدامة، أصبحت ضرورة الموازنة بين التنمية الاقتصادية وبين الحفاظ على البيئة بضبط مشكلة التلوث البيئي والصناعي مواجهة خطر النفايات الصناعية للاستثمارات الأجنبية من الضروريات والأولويات. حيث نص التعديل الدستوري لسنة 2016 على الحق في البيئة كأحد الحقوق الإنسانية المهمَة، الواجب مراعاتها والحفاظ عليها، وألزم قانون الاستثمار المستثمرين الوطنيين والأجانب قبل منحهم الموافقة على إقامة مشاريعهم الاستثمارية مراعاة البعد البيئي كقيد على حقهم في الاستثمار في الجزائر. وقد تبنى المشرع الجزائري جملة من الآليات لضمان إحرام البيئة في إطار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تناولتها في هذه الدراسة بالتفصيل.

* **الدراسة السادسة:** عبد الصدوق حفيظة (2017/2016) جاءت هذه الدراسة بعنوان: البعد البيئي في النظام القانوني الجزائري للاستثمار الأجنبي[2].

تهدف هذه الدراسة إلى إدراج الاهتمام البيئي في القوانين الوطنية عدة مراحل بحسب تصاعد الوعي لدى السلطة السياسية بأهمية المحافظة على البيئة وترتيب أولوياتها، التي لم تكن تتعدى التطور الاقتصادي إلى عهد غير بعيد، مما أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية إلى حد الحديث عن زوال البترول والغاز، التصحر، الانحباس الحراري وغيرها من الكوارث التي عانت ولا تزال تعاني منها الجزائر، أجبرت هذه الأخيرة على إنقاذ ما تبقى عن طريق ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية التي بدأت بقوانين حماية البيئة، وما كانت هذه القوانين لتنتج أثارها لولا

[1] - **حسين نوارة**، حماية البيئة شرط لإنجاز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، المجلد 9، العدد 1، 31- 07- 2018، ص 488- 507.

[2]- عبد الصدوق حفيظة، البعد البيئي في النظام القانوني الجزائري للاستثمار الأجنبي، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 7، العدد 1، 07- 01- 2017، ص 268- 290.**

مرافقة قوانين أخرى وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم النشاط الاقتصادي، وعلى رأسها قانون الاستثمار ولعل أشد الاستثمارات حاجة للتأطير نظرا لحجمها واستعمال التكنولوجيات الحديثة دون اهتمام بالأثر البيئي السلبي الذي تخلفه هي الأجنبية، لذا تم ترتيب عدة تدابير بعضها ردعي والآخر تحفيزي في أحكام قانون الاستثمار الوطني الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، كون هذه الأخيرة بموجب اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار التي أبرمتها الجزائر مع مختلف الدول تخضع للنظام القانوني القائم في الدولة.

* **الدراسة السابعة:** سوداني أحلام، خرخاش سامية، نجاح آسيا (2021/2020) جاءت هذه الدراسة بعنوان: واقع قطاع الطاقة في الجزائر ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تحليلية للفترة (2005- 2019)[1].

تهدف هذه الدراسة إلى أن غاز ثاني أكسيد الكربون من أشهر الغازات المنبعثة عند استعمال الطاقة الاحفورية، فهي تؤذي البيئة بشكل مباشر والإنسان بشكل مضاعف، مما جعله يصنف من أخطر الغازات فتكا بالنظام البيئي. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع الطاقة في الجزائر ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة خلال الفترة (2005-2019)، من خلال دراسة العلاقة بين انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون Co2 وتطور وتيرة الاستخدام الطاقوي خلال هذه الفترة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن تحليل قطاع الطاقة في الجزائر يمكننا من تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة خلال الفترة (2005-2019) حيث توجد علاقة طردية بين استهلاك النفط وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال هذه الفترة، وهذا ما يبرز تأذي البيئة المتنامي من تزايد الاستهلاك وضرورة الالتزام بالمؤشرات البيئية على المستوى الفردي والمؤسساتي، كما يفيد في تحديد الوضعية البيئية ومدى الاستجابة للمواثيق الدولية (كيوتو) كسبيل لتحقيق البعد

[1]- سوداني أحلام، خرخاش سامية، نجاح آسيا، واقع قطاع الطاقة في الجزائر ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تحليلية للفترة (2005- 2019)، مجلة كراريس مكة، المجلد 17، العدد 1، 23- 04- 2021، ص 407- 422.

البيئي للتنمية المستدامة، إضافة إلى المجهودات المبذولة من طرف الجزائر للاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة لتعزيز الاستدامة وتحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية التحول الطاقوي من أجل تخفيض أو الحد من الانبعاثات الدفيئة.

* **الدراسة الثامنة:** خديجة لحلو (2021/2020) جاءت هذه الدراسة بعنوان: البعد البيئي كقيد على حرية المستثمر الأجنبي[1].

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الآليات القانونية التي نص عليها المشرع الجزائري لضمان حماية البيئة من مشكلة التلوث من جهة والحفاظ على التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، والتي تجد أساسا لها في القانون الواجب التطبيق على عقود الاستثمار الأجنبي، وبما أن هذه الأخيرة تتضمن العنصر الأجنبي والمتمثل في انتقال رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة بشكل مباشر، فإنها تخضع للقانون المختار بين الطرفين، والذي يتمثل في القانون البيئي الوطني أو القانون البيئي الدولي، متبعين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، إلا أنه بالرغم من كثرة هذه الآليات فإنها تبقى غير وقائية لأنها لا يمكن أن تمنع المستثمر الأجنبي من القيام بنشاطه الاقتصادي الذي قد يؤثر سلبا على البيئة المحيطة به، وغير علاجية إلى حد ما، خاصة وأن آثار التلوث البيئي لا تظهر معظمها إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة، قد تتعدى مدة انجاز الاستثمار.

* **الدراسة التاسعة:** عبد القادر سمرود، (2020/2019) جاءت هذه الدراسة بعنوان: ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة للمدن الجزائرية[2].

[1] - خديجة لحلو، البعد البيئي كقيد على حرية المستثمر الأجنبي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 01- 11- 2020، ص 926-942.

[2] - **عبد القادر سمرود**، ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة للمدن الجزائرية، مجلة القانون العقاري، المجلد 7، العدد 1، 15-01- 2020، ص 76- 98.

تهدف هذه الدراسة إلى أن الاستثمار عموما والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة المحرك الأساسي للتنمية المحلية، وبفضله تتمكن الدولة الجزائرية على مستوى 48 ولاية من الاستفادة من خبرات اليد العاملة الأجنبية النشيطة، وبتأطير عمل المستثمر الأجنبي وتحسين مناخ الاستثمار له يساعدها في العمل على توفير التنمية الاقتصادية للمدن الجزائرية، وكذلك تفعيل استدامتها، ورغم تنوع الاستثمار لكن يبقى للاستثمار الأجنبي المباشر تميز على الاستثمارات الأجنبية الأخرى لما يدره من عملة صعبة للدولة محل الاستثمار، وكذلك ما يجلبه من ملكية صناعية لتلك الدولة، بالإضافة إلى المعارف والخبرات التي يكتسبها العمال المحليين الذين ينشطون في تلك الشركات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

* **الدراسة العاشرة:** جبلي محمد الأمين (2016/2015) جاءت هذه الدراسة بعنوان: نقل التكنولوجيا وحماية البيئة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر[1].

تهدف هذه الدراسة في الدول المتقدمة إلى رفع هامش أرباحها بتقليص تكاليف الإنتاج، هذا ما ساعد على انتشار ظاهرة اقتصادية هي الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير يعتبر من قنوات نقل التكنولوجيا. من خلال سياق الدراسة نريد أن نعرف هل انتقال التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال التأثير على بيئة البلدان المستقبلة له في مجال استغلال المحروقات؟ وكدراسة حالة اخترنا الجزائر كعينة. وكنتيجة، توصلنا لنقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انعكاس سلبي على البيئة في مجال استغلال المحروقات .

[1] - **جبلي محمد الأمين**، نقل التكنولوجيا وحماية البيئة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 1، 15- 01- 2016، ص 35- 49.

* **الدراسة الحادي عشر:** بسام سمير الرميدي، فاطمة الزهراء طلحى، (2019/2018) جاءت هذه الدراسة بعنوان: التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030[1].

نظرا لتزايد المشكلات والمخاطر والآثار السلبية للمشروعات على البيئة، ازداد الاهتمام بضرورة إدراج البعد البيئي في عملية التخطيط بشكل أساسي، وهو ما أدي إلى ظهور ما يسمي بالتخطيط البيئي . تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدي مساهمة التخطيط البيئي في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030 في محورها البيئي " البعد البيئي". وقد توصلت الدراسة إلى أن أهداف المحور البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030 تتفق بشكل كبير وشبه كامل مع الفوائد التي يحققها التخطيط البيئي، وكذلك تتوافق مع أهداف التخطيط البيئي، وبالتالي فالتخطيط البيئي سيساهم بشكل فعال في نجاح تحقيق هذه الأهداف .

* **الدراسة الثاني عشر:** حميد بوشقيفة، مروة مويسي (2018/2017) جاءت هذه الدراسة بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر[2].

تهدف هذه الدراسة إلى تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات القليلة الماضية، كأحد أهم مكونات التدفقات رؤوس الأموال للدولة المضيفة، حيث يحظى بعدة مزايا محفزة للتنمية الاقتصادية وداعمة للتنمية المستدامة التي تسيل لعاب الدول النامية عامة والدولة الجزائرية خاصة، والتي تقوم هذه الأخيرة على جذبه والظفر بمزاياه من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها العديد من الضمانات والحوافز والامتيازات، ولكن يجب على الدولة الجزائرية المحافظة على مبدأ الاحتياط والوقاية لما قد ينجم من هذه الاستثمارات من انعكاسات سلبية قد تضر بالسيادة الوطنية أو بالبيئة وغيرها. وعليه يجب الأخذ بعين الاعتبار كل هذه الاعتبارات، حتى

[1] - بسام سمير الرميدي، فاطمة الزهراء طلحي، التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 3، 21- 09- 2018، ص 258- 277.

[2] - حميد بوشقيفة، مروة مويسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 25- 06- 2018، ص 137- 158.

يصبح من الواجب تصميم إطار تشريعي يضمن للدولة المضيفة تعظيم الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييد الممارسات المرتبطة بالبيئة.

* **الدراسة الثالث عشر:** عقون شراف، غضبان مليكة (2022/2021) جاءت هذه الدراسة بعنوان: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة:1999 -2019 [1].

لقد كانت لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها، والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وغيرها. ومن خلال هذه الورقة البحثية تناولنا التطور القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع دراسة تحليلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة: 2000-2018، كما تطرقنا إلى مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالإضافة إلى دراسة تحليل التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات للفترة: 2002 -2017 وبالاعتماد على برنامجEviews10 قدمنا دراسة قياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث أن نموذج الدراسة تم تشكيله من متغير تابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرين مستقلين وهما الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وذلك خلال الفترة 1999-2019.

* **الدراسة الرابعة عشر:** قويدري كمال، بلغيث أمينة (2021/2020) جاءت هذه الدراسة بعنوان: محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر[2].

[1]- عقون شراف، غضبان مليكة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة:1999 -2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، 17 سبتمبر 2015.

[2] - قويدري كمال، بلغيث أمينة، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 1، 30- 06- 2021، ص 534- 548.

تهدف هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر أصبح حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا فقد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم القضايا التي طغت على اهتمام المفكرين والمسئولين، حيث سعت الجزائر إلى تعزيز موقفها وسد بعض الثغرات والنقائص المميزة لها وبناء قاعدة هيكلية متينة تستجيب لمتطلبات التنمية وتشجع على اشتراك المتعاملين الأجانب وشركات الاستثمار، وتتمثل هذه العناصر في عوامل التحفيز الأساسية وشروط الاستقطاب الضرورية. فالجزائر تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم بهدف تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، كونها تملك عدة مزايا كالموارد البشرية والطبيعية، وفي نفس الوقت لا يمكن غض النظر أو تجاهل العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر والمستثمرين، إذ يجب الإحاطة بهذه العوائق والعمل جاهدا لتخطيها اليوم قبل الغد.

* **الدراسة الخامسة عشر:** حجام العربي، طري سميحة، (2020/2019) جاءت هذه الدراسة بعنوان: التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات[1].

استحوذت هذه الدراسة موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة اهتماما عالميا فعقدت من أجلها القمم والمنتديات الدولية كان آخر قمة "قمة جوهانسبورغ" التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002. ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلب أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والصاعدة، وعلى اعتبار أن الفقر وضع يتطلب مجهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناتجة عنه، لذا تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف العوائق المتنامية لأفراد المجتمع.

[1] - حجام العربي، طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد 2، 29- 02- 2020، ص 129- 140.

وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود.

* **الدراسة السادسة عشر:** بن صغير فاطمة الزهراء، بالحبيب طه (2022/2021) جاءت هذه الدراسة بعنوان: دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول لعربية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: 2007-2018[1].

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أي من أبعاد التنمية المستدامة التي لها تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، حيث شملت عينة الدراسة خمسة عشر دولة (15) عربية خلال الفترة 2018/2007، وقد تم الاعتماد على عديد من أدوات التحليل الإحصائي والقياسي حيث من خلال مقارنة المتوسطات تبين أن هناك تباين في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وبواسطة التحليل العنقودي اتضح أن هناك ثلاث مجموعات في الدول العربية تم تقسيمها حسب أبعاد التنمية المستدامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال تحليل الساكن لنماذج البانل تبين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم أي أن مصدر الاختلاف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة قد تعود إلى عوامل عديدة، وأن كل من البعد الاقتصادي والبيئي كان لهما تأثيرا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن البعد الاجتماعي لم يكن له تأثير على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية.

[1] – بن صغير فاطمة الزهراء، بالحبيب طه، دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول لعربية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: 2007-2018، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1، 09- 06- 2022، ص 1257-1276.

* **الدراسة السابعة عشر:** شبانة نادية، (2018/2017) جاءت هذه الدراسة بعنوان: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016.[1]

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره خيار جد استراتيجي لا مناص منه لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ظل التطورات الراهنة، حيث يهدف البحث إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وعرض آثاره على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2002 إلى 2016. بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر وكذلك عدد من التقارير الدولية، وبإتباع المنهج التحليلي توصل البحث إلى أن أخذ مبادئ التنمية المستدامة بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، يمكن من التوجه نحو التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي.

* **الدراسة الثامنة عشر:** مصطفاي مبروكة شافية، طير عبد الحق، ريمي عقبة (2022/2021)، جاءت هذه الدراسة بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2019-1995).[2]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر خلال الفترة 1995-2019، من خلال بناء نموذج قياسي تم تقديره باستخدام البرنامج الإحصائي eviews10، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ardl)، وقد أظهرت نتائج تقدير النموذج عدم وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي، ووجود علاقة معنوية في الأجل

[1] - شبانة نادية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016، مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي، المجلد 4، العدد 2، 01- 01- 2018.

[2] - مصطفاي مبروكة شافية، طير عبد الحق، ريمي عقبة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6، العدد 2، 11- 11- 2021، ص 212- 228.

الطويل عند مستوى 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاجتماعي، وبأن تأثيره كان إيجابي، حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـــ 1% انخفض معدل البطالة بـــ 0.04%. وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل عند مستوى 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد البيئي، وأن له تأثير إيجابي حيث كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بـــ 1% انخفضت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بـــ 0.09%.

* **الدراسة التاسعة عشر:** دراسة بن ميمون وبن عامر، 2020 قد قامت بتقييم واقع الحرية الاقتصادية من خلال التطرق لبعض مؤشرات ببعض الدول العربية المختارة وهي الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السعودية، وتونس، وذلك مع إجراء دراسة قياسية لأثر هذه المؤشرات على جذب الاستثمارات لأجنبية المباشرة إليها وذلك خلال الفترة من 2000 إلى سنة 2018.[1]

وقد كشفت هذه الدراسة أن أداء الدول العربية المختارة كان متفاوت في مؤشر الحرية الاقتصادية حيث صنفت الأردن والسعودية على أنها ذات حرية اقتصادية معتدلة خلال الفترة المدروسة، في حين صنفت كل من دولة مصر، المغرب وتونس أنها ذات حرية اقتصادية ضعيفة غير أن تصنيف المغرب في السنوات الأخيرة قفز إلى كونه اقتصاد ذو حرية معتدلة، أما بالنسبة للجزائر فتراوح تصنيفها ببين الدول ذات حرية اقتصادية ضعيفة والدول القمعية خاصة خلال السنوات الأخيرة أين تراجعت إلى أين تراجعت إلى أدنى مستوياتها.

[1] – بن ميمون إيمان، بن عامر عبد الكريم، أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة على عينة من الدول العربية باستخدام Panel Ardl، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص 107- 124.

* **الدراسة العشرون:** (بهياني وبختي)، 2020: تهدف إلى تقدير أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 14 دولة من المنطقة العربية خلال الفترة 2006-2017، باستخدام أسلوب نماذج بانل الديناميكي DynamicModel Panal والاعتماد على تقنية العزوم المعممة syst GMM في التقدير.[1]

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ضعيف للحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويعود ذلك إلى انخفاض مستويات الحرية الاقتصادية.

الدراسة الواحدة والعشرون: الدكتور عدنان مناتي صالح (2013)، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي للتنمية الاقتصادية[2].

منذ نشوء المجتمعات البشرية، كان لكل مجتمع ظروفه وخصائصه وحاجاته وبعده التاريخي، ومن ثم نظامه الفكري الذي يؤطر وسائله في التطبيق، ومن ثم نظامه الاقتصادي الذي يستجيب للتطور الحاصل في الواقع الاقتصادي وللتغيرات التي تحصل في المحيط الاقتصادي الخارجي فضلاً عن التحديات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجهه، وبخاصة أن العامل الاقتصادي سريع في تحوله ومؤثر في عمقه وواسع في دائرته. لذلك من الصعوبة بمكان تقرير معالم أي نظام اقتصادي بالدقة المتناهية وتعميمه على المجتمعات المتعددة المتباينة في خصائصها وعبر الأزمنة المختلفة، بخاصة وان التاريخ الاقتصادي يكشف أن التغيرات التي حصلت في القوانين الاقتصادية تجاوزت القديم أو جعلته شيئاً من الماضي بخاصة في ظروف مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية التي مرت فيها المجتمعات بما فيها ذات النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي. فبعد فشل النظام الاقتصادي في دول المعسكر الاشتراكي لأسباب عديدة في مقدمتها المركزية الشديدة لإدارة الاقتصاد.

[1] – بهياني رضا، بختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية– دراسة قياسية باستخدام أسلوب نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة 2006-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2020، ص 192- 211.

[2] - الدكتور عدنان مناتي صالح، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي للتنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والثلاثون، 2013، ص 63- 76.

وبعد تواصل التحديات والأزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يمثل نظام اقتصاد السوق قاعدته الأساسية والقائم على سيادة دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، يصبح الحل أمام الدول النامية هو نظام اقتصادي جامع لمحاسن النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي ومانع لمساوئهما ومنسجم مع ظروف وخصائص وحاجات البلد النامي، بخاصة وان هنالك تجارب اقتصادية ناجحة في ذلك أبرزها التجربة الصينية التي خرجت بنظام اقتصادي جديد هو نظام (اقتصاد السوق الاشتراكي) منذ العام 1993.

الدراسة الثانية والعشرون: Mohammad Mafizur Rahman , The dynamic of financial development, imports, foreign direct investment and economic growth: cointegration and causality analysis in Pakistan.[1]

تبحث هذه المقالة في تأثير التنمية المالية والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في حالة باكستان خلال الفترة 1990-2008 باستخدام مجموعة بيانات ربع سنوية. يتم تطبيق نهج اختبار حدود التأخر الموزع التلقائي (ARDL) لفحص العلاقة طويلة الأجل ويتم التحقيق في اتجاه السببية باستخدام إطار نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) بين المتغيرات.

تؤكد نتائجنا وجود تكامل مشترك، مما يوضح العلاقة طويلة الأجل بين التنمية المالية والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. إن التنمية المالية والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي للبلاد. يكشف تحليل السببية عن وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات ولكن السببية القوية تمتد أيضًا من التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الواردات الحقيقية.

[1] - Mohammad Mafizur Rahman , The dynamic of financial development, imports, foreign direct investment and economic growth: cointegration and causality analysis in Pakistan, Global Business Review, June 2012.

الدراسة الثالثة والعشرون: صياد شهيناز (2013)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر[1].

إن التوجه الجديد، توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع التسعينات القرن الماضي ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية ودخولها مؤخرا في الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة. من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له والاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناءا عن ذلك، وتبقي قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم وخبرتهم.

الدراسة الرابعة والعشرون: سمية ولدبوله (2019)، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 باستخدام نموذج التكامل المشترك الانحداري التلقائي للتأخر الموزع (ARDL). وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك موجبة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. وتتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع النظرية الاقتصادية.

[1] – صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن أحمد وهران، 2013.

[2] - سمية ولدبوله، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017، مذكرة ماستر شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018- 2019.

الدراسة الخامسة والعشرون: شوقي جباري (2014)، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.[1]

لقد بذلت الجزائر جهودا لا يستهان بها في تهيئة المناخ الاستثماري من خلال إصدار جملة من القوانين وتقديم تحفيزات ضريبية مغرية، وتجديد الكثير من الهياكل القاعدية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة القادمة، ونظرا لجملة من العقبات التي تعاني الجزائر منها تم تصنيفها من طرف الهيئات الدولية في مراكز متأخرة على جميع المستويات، هذا ما جعل فكرة راسخة مفادها أن الجزائر من أكثر الدول مخاطرة في الاستثمار، فبيئتها طاردة وغير مستقرة.

[1]- شوقي جباري، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 7، العدد 1، 30- 07- 2014، ص 71- 88.

المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات

المطلب الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر.

- اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تم تطبيق الدراسة على عينة من دول شمال إفريقيا وعلى الجزائر خاصة، باستثناء دراسة "Mafizur Mohammad ,Rahman Shahbaz" التي طبقت على باكستان، وكذلك الدراسة التي قام بها "الدكتور عدنان مناتي صالح" حيث شملت بشكل خاص التجربة الصينية، ودراسة " زياد محمد عرفات أبو ليلي" التي طبقت على الاقتصاد الأردني.
- اتفقت كل الدراسات السابقة في نتائجها على أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي.
- استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي باستثناء دراسة الباحثتين "قويدري كريمة" و"صياد شهيناز" حيث استخدمت الباحثتين "دالة كوب دوقالص" ودراسة الباحث "شوقي جباري" الذي استخدم نموذج "الانحدار الذاتي المتعدد".
- اختلفت دراسة "سمية ولدبوله" عن بقية الدراسات في أنها تناولت مشكلة الدراسة من جانب نظري مستخدمة المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي الكمي.

المطلب الثاني: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة تشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام وهو دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة. وتضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة. تعددت أدوات هذه الدراسة حيث أنها شملت الملاحظة والاستقراء للمعلومات والبيانات المتحصل عليها وذلك لضمان التشخيص الدقيق. ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتعدد أدواتها بين الملاحظة والاستقراء، وكذلك باستخدامها للمنهج الوصفي التحليلي.

المطلب الثالث: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة.

مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف كثيرا من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شامل، ومن جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي: استفادت هذه الدراسة من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدراسة حالة الجزائر وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها خصوصا دراسة الباحث "شوقي جباري" التي جاءت بنفس عنوان دراستنا هذه، وكذلك دراسة الباحثة "صياد شهيناز" والتي جاءت بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" استفادت الدراسة الحالية من دراسة الباحثة "قويدري كريمة" ودراسة الباحث "عبد الكريم بعداش" في إثراء الإطار النظري.

خلاصة الفصل:

تم استعراض بعض الدراسات السابقة المالئة لموضوعنا إذ اعتمدنا على أطروحات دكتوراه وماجيستر وأوراق بحثية أجنبية وعربية، وذلك لاكتشاف ومراقبة التطورات وخاصة للسنوات الأخيرة ، وعلى ضوئها يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي له أثر كبير ومهم على النمو الاقتصادي فتزايد حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية له تأثير على النمو الاقتصادي سمح لنا هذا الفصل بالتعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وبالتالي يتبين موقع الدراسة الحالية في الفصل التطبيقي والمتمثلة في قياس مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر.

الفصل الثالث:
واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد:

في الآونة الأخيرة استحوذ موضوع البيئة على اهتمام كبير على المستوى المحلي والعالمي وذلك راجع للتدهور البيئي الخطير الذي يشهده العالم، وهذا راجع إلى الممارسات البشرية خاصة الثورة الصناعية وما تبعها من استنزاف للموارد البيئية وما أنتجته من تلوث بشتى أنواعه نتيجة الغازات المنبعثة والنفايات الصناعية.

علاقة الصناعة بالبيئة في الجزائر تمثل تحديات وفرصًا متناقضة؛ بينما تسهم الصناعة في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل، فإنها أيضًا تسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. يجب على الجزائر العمل على تعزيز الصناعات النظيفة وتنفيذ تشريعات بيئية صارمة للحفاظ على البيئة وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي في الجزائر

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها على مجالات النشاط الاقتصادي:

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب الناشطين فيها.

الجدول 02: أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002 -2016) حسب المنطقة الجغرافية

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	437	955 161
الاتحاد الاوروبي	313	677 209
آسيا	98	163 102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997 528
أفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2 216 699

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الالكتروني www.andi.dz تاريخ الاطلاع عليه 8 نوفمبر 2017.

الجدول 03: أهم عشرة شركات مستثمرة في الجزائر للفترة (2003 -2015)

	الشركة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف
1	Emirates international investment company	1	5000	3000
2	Vietnam oil and gas corporation petrovietnam	2	4743	1999
3	Repsol SA	2	3565	839
4	Jelmoli Holding AG	5	3539	4500
5	Total Co	3	3465	961
6	Orascom Group	6	2814	3541
7	Arcelor Mittal	3	2447	4349
8	British Petroleum	3	2384	485
9	Grupo Ortiz Construccion u Servicios Del Mediterraneo	4	2049	2434
10	China National Petroleum	2	1991	291
	باقي الشركات	344	36043	70754
	الإجمالي	375	68040	93153

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2015، ص 119.

يتبين من الجدولين رقم 1 و 2 أن الدول العربية لها أكبر حصة من الاستثمارات في الجزائر قدرت بـــ997528 مليون دينار جزائري لإنجاز 236 مشروع استثماري منها الشركة الإماراتية التي احتلت صدارة أهم الشركات المستثمرة بالجزائر والتي تساهم بـــ 3000 منصب شغل، في حين أن الاستثمارات القادمة من البلدان الأوروبية استحوذت على النصيب الأكبر من عدد المشاريع المنجزة، وأن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ وحدها على 313 مشروع من أصل 437 مشروع وبمبلغ قدر بـــــ 677209 مليون دينار جزائري، أما دول آسيا فعدد مشاريعها 98 مشروع بغلاف مالي قدر بـــــــ 163102 أما باقي البلدان الأخرى فمساهمتها الاستثمارية في الدول الجزائر محتشمة جدا، لذا على الجزائر العمل أكثر على تحسين مناخها الاستثماري في القطاعات الجاذبة لهذه الدول[1].

الجدول 04: عدد المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2016

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة
الصناعة	495	%60.22
البناء	137	%16.67
الخدمات	130	%15.82
النقل	25	%3.04
السياحة	14	%1.7
الزراعة	14	%1.7
الصحة	6	%0.73
الاتصالات	1	%0.12
المجموع	822	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

الجدول رقم 4 يبين تنوع القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر رغم أن قطاع الصناعة يعتبر الأكثر جاذبية بـــ495 مشروع أي بنسبة 22.60 % من إجمالي المشاريع وذلك لاحتوائه على قطاع

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

المحروقات والتي تعد أهم مجالات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وكذلك قطاع صناعة السيارات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ137 مشروع الذي عرف نموا كبيرا في الجزائر لارتباطها بمختلف مشاريع البنية التحتية وبرامج السكن المخططة ضمن برامج دعم النمو الاقتصادي وتسيطر عليه كل من الشركات الصينية والتركية واليابانية والمصرية، ثم يليه قطاع الخدمات بـــ130 مشروع، أما نصيب القطاع السياحي والزراعي فكان بـــ14 مشروع بعد الإجراءات العديدة التي سعت الجزائر إلى تطبيقها ضمن مخطط التهيئة السياحية ومخطط الإصلاح الزراعي وذلك للنهوض هاذين القطاعين اللذان تعتبرهما الجزائر من القطاعات الواعدة لجذب الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة بعد انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما قطاع الصحة والنقل فكان لهما أقل حصة من المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

الجدول 05: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2011 إلى 2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	2580	1499	1684	1507	584-	1546

Source : world investment report 2017.

نلاحظ من الجدول رقم 05 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر عرفت ارتفاعا سنة 2016 بقيمة 1507 مليون دولار بعد النتائج السلبية التي سجلت في 2015 والتي تميزت بتأثر الاقتصاد الجزائري بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها في نهاية لسنة 2014، ويرجع هذا التحسن إلى قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 والذي وفر تحفيزات جبائية ومنشأت ضرورية للمشاريع الاستثمارية هذا التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر يظهر من خلال المخزون الذي شهد هو الأخر ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 22.07 مليار دولار سنة 2016 مقابل 19.54 مليار دولار في نهاية سنة 2010.

أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الجزائر:

تعاني مختلف دول العالم من مشكلة البطالة وفي مقدمتها الدول النامية وعلى رأسها الجزائر وذلك بمعدلات مختلفة ومتزايدة، إذ يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير.

فحسب التصريحات المقدمة لدى الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية مند 1994 إلى غاية 2000 قد توظف ما يقارب 47300 بطال موزعة حسب السنوات في الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم (06): تطور اليد العاملة في إطار مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (1994-2000)

القطاعات	عدد المشاريع	عدد اليد العاملة	النسبة %	تكلفة الاستثمار (مليون دج)	تكلفة منصب العامل (مليون دج)
الفلاحة	16	3925	8	9832	2.27
الصناعة	233	28550	60	86470	3.03
أشغال البناء	38	6787	14	10110	1.49
الخدمات	15	2257	5	8091	2.58
الخدمات	75	5324	11	48119	9.03
الصحة	2	114	1	545	4.72
التجارة	18	343	1	1293	3.72
المجموع	397	47300	100	164460	3.47

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على تقرير وكالة ترقية إنجاز ومتابعة الاستثمارات 2000

[1] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الصناعة هو الذي يستحوذ على أكبر نسبة من مجموع اليد العاملة الموظفة إذ تقدر بـــ 9.03 مليون دج وخفض تكلفة يمكن ملاحظتها في قطاع البناء انفصل على غاية 1.49 مليون دج أما فيما يخص الفترة من 2001/1/1 على غاية 2003/12/31، فنجد التوزيع وحساب التكلفة لليد العاملة حسب القطاعات موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): توزيع تكلفة اليد العاملة حسب القطاعات في إطار مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 1-1-2001 إلى 31-12-2003.

السنوات	عدد المشاريع	عدد المناصب العامل	النسبة %
1994	61	8747	18
1995	17	2550	5
1996	19	6070	13
1997	95	6378	13
1998	51	5902	12
1999	60	5957	13
2000	100	11696	25
المجموع	397	47300	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: معلومات حول التشغيل والبطالة في الجزائر

http://www.ons.dz/Emploi-et-Chomage,957.html

يلاحظ من خلال الجدول، أعلاه أن عدد اليد العاملة تختلف من سنة لأخرى فنجد أنه في سنة 1995 كان عددها في المشاريع الاستثمارية قد بلغ 2550 منصب عمل، أما في سنة 2000 التي تعتبر أكبر سنة تم توظيف فيها أكبر عدد ممكن من اليد العاملة بنسبة 25% من مجموع الموظف.

المطلب الأول: أثر الصناعات الكيميائية على البيئية:

تعتبر قضية التلوث البيئي إحدى أهم القضايا العصر الحديث، نظرا لتشيعها وتنوع أشكالها الشيء الذي يجعلها تهدد مختلف صور الحياة[1].

للصناعة الكيميائية دور كبير في الاقتصاد العالمي، إذ تعتبر جزء مهم لا غنى عنه إلا أنها تترك الكثير من الآثار على البيئة، وفيما يأتي أبرز هذه الآثار:

1- أثار الصناعات على البيئة في الجزائر:

- **تلوث الهواء:**

الانبعاثات الهوائية الناتجة من عمليات التصنيع الكيميائي تحتوي على العديد من المواد السامة التي تؤثر على البيئة، ومن أهم أسباب تلوث الهواء بسبب الصناعات الكيميائية:

- مصنع الاحتراق.
- المنتجات المستخدمة في عمليات كيميائية محددة، مثل الكلور وفينول.
- مرافق التفاعل أو التقطير.

[1]- كسكس بسمة، غزال سهيلة، خطورة تواجد مصنع الغازات الصناعية في ألحياء السكنية (مصنع الغازات الصناعية Gaz Lind نموذجا)، مذكرة مقدمة ضمن استكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في الكيمياء، التخصص: كيمياء المحيط، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020- 2021، ص 15.

- عمليات معالجة النفايات والمياه العادمة.
- تخزين المواد الخام مثل المذيبات، مثل أشتات الإيثيل والتولوين والزيلين.
- باستخدام مجموعات كيميائية معينة، مثل المركبات العضوية المتطايرة (VOCs) أو المركبات الكبريتية.

- **تلوث المياه:**

من أسباب ثلوث المياه:

- استخدام المواد الكيميائية في الزراعة يلوث المياه الجوفية والسطحية.
- التلوث الصناعي، من الممكن أن تتلوث المياه بسبب تفريغ القوارب في البحار وتصريف المواد الكيميائية.
- عدم معالجة مياه الصرف الصحي
- تفريغ النفط أو الوقود في المجاري المائية.

– تلوث التربة:

تسبب المبيدات الحشرية تلوثًا للمحاصيل الزراعية وللتربة، حيثُ تُضعفها، فتضعف تبعًا لذلك النباتات، وهذا بدوره يُلحق ضرراً وهذا بدوره يُلحق ضرراً مباشراً للإنسان من جراء تناول المواد الغذائية والنباتات التي رشت بهذه المبيدات[1].

– تأثر الكائنات الحية:

يترك التلوث الناتج عن النفايات النووية والكيميائية آثارًا سلبية على البيئة، إذا ما تم نشرها مباشرة في الهواء أو وضعها في الأرض من خلال سوء الاستخدام والتخزين، إذ إن لهذه النفايات خصوصية البقاء "نشطة" في البيئة

[1] - "Pesticides: Environmental Impacts and Management Strategies", intechopen, Retrieved 6/4/2022. Edited.

لفترة طويلة جداً، وتسبب النفايات الكيميائية والمبيدات الحشرية خاصة في حدوث الطفرات الجينية، والتغير في معدلات النمو السكاني، وزيادة عدد الأجيال، إضافةً إلى تأثيرها القاتل لجميع الكائنات الحية.

2- الحد من تأثير الصناعات الكيميائية على البيئة:

ولتقليل أو الحد من التأثرات الصناعة الكيميائية على البيئة نتبع ما يلي:

- استهلاك مواد التنظيف الكيميائية التي تستخدم في المترل قبل انتهاء صلاحيتها.
- التنقل باستخدام وسائل النقل العام أو ركوب الدراجة.
- التأكد من إغلاق حفرة الصرف الصحي بإحكام لمنع التسرب.
- إعادة استخدام مخلفات الخضراوات والفواكه كسماد نباتي، أو استخدام المبيدات الحشرية غير الكيماوية[1].

المطلب الثاني: البعد البيئي

- **تطور إنتاج واستهلاك الطاقة:**

احتلت الجزائر مكانة مهمة في أسواق الطاقة العالمية من خلال مساهمتها بـــ 175.9 مليون طن من مكافئ النفط من الطاقة سنويًا.(Sonatrach, 2022).

فقد شهدت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2023 تطور مستمر في إنتاج الطاقة (أنظر الجدول رقم 8)

[1] -Alex Huebsch (22/11/2019), "How to Prevent Chemical Pollution", sciencing, Retrieved 29/3/2022. Edited.

الجدول رقم 08: تطور إنتاج الطاقة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2023

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج النفط (بالألف برميل يوميا)	1990	1979	1992	1951	1775	1689	1642	1537	1485	1589
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
إنتاج النفط (بالألف برميل يوميا)	1558	1577	1540	1511	1486	1332	1353	1443	1408	
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج الغاز الطبيعي (بالمليار مكعب)	84.9	81.3	81.6	82.6	76.6	77.4	79.6	78.4	79.3	80.2
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
إنتاج الغاز الطبيعي (بالمليار مكعب)	81.4	91.4	93	93	87	81.4	101.1	97.6	101.5	

الطالبتان بالاعتماد على (The Energy Institute,2024)

يأتي ما يقرب من ثلثي موارد الطاقة في الجزائر من الغاز الطبيعي، ويمثل النفط الخام حوالي الربع، تحتل الجزائر المركز الأول كأكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا باحتياطاتها من الغاز التي تصل إلى 2.3 تريليون متر مكعب واحتياطاتها النفطية التي تصل إلى 12.2 مليار برميل، فهي تنتج سنويا 123.2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، مما يجعلها مساهما كبيرا في السوق العالمية،

علاوة على ذلك، تعد الجزائر ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا، بعد نيجيريا، وفقًا لتقرير شركة بي بي لعام 2022 (Bp, 2022).

كما عرفت الجزائر اتجاه متصاعد بالنسبة للاستهلاك الطاقة، حيث نسجل أقصى حد سنة 2023 بالنسبة للاستهلاك النفطي بقيمة 440 ألف برميل، و50.3 مليار متر مكعب من استهلاك الغاز سنة 2022 (أنظر الجدول رقم 09)

الجدول رقم 09: تطور استهلاك الطاقة (2005-2023)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
استهلاك النفط (بالألف برميل يوميا)	249	258	286	309	327	327	349	370	387	401
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	
استهلاك النفط (بالألف برميل يوميا(	425	412	408	413	430	385	405	418	440	
السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
استهلاك الغاز الطبيعي (بالمليار متر مكعب)(	22.4	22.8	81,6	24.4	26.2	25.3	26.8	29.9	32.1	36.1
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	
استهلاك الغاز الطبيعي (بالمليار متر مكعب)	37.9	38.6	39.5	43.4	145.	43.4	48.2	50.3	46.3	

الطالبتان بالاعتماد على (The Energy Institute,2024)

- **تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من الطاقة:**

ومن جهة اخرى تستمر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من الطاقة في الارتفاع، وهو ما يظهر من خلال تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة خلال الفترة 2005-2023. (أنظر الجدول رقم 6)

الجدول رقم 10: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الطاقة (مليون طن من ثاني أكسيد الكربون)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	76.9	80.8	85,2	90.6	95.7	94.2	100.6	108.9	115.4	123.6
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	2021	2022	2023	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	129	127.7	130.7	140.4	147.1	132.7	144.5	149.6	144.7	

الطالبتان بالإعتماد على (The Energy Institute,2024)

تشير البيانات الإحصائية في الجدول رقم 6 إلى أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر شهدت ارتفاعًا بين عامي 2005 و2023، ففي عام 2005، قدرت بـــ 76.9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون لتصل إلى اعلى قيمة لها سنة 2022 بقيمة 149.6 مليون طن بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 3.06، وذلك لأن الاقتصاد الجزائري يتميز باعتماده الكبير على الوقود الأحفوري، وتزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعوامل أخرى يمكن أن تؤثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر.

والنتيجة هي أن الجزائر قد برزت كثالث أكبر مساهم في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يتجاوز 151 مليون طن بين دول إفريقيا خلال سنة 2022 (أنظر الجدول رقم 7)

الجدول رقم 11: أكثر 10 دول إفريقية مسببة في انبعاث CO2

الترتيب	الدولة	Mt(CO2 الكمية/)
1	جنوب أفريقيا	394.069
2	مصر	217.806
3	الجزائر	151.01
4	نيجيريا	100.389
5	المغرب	67.171
6	ليبيا	44.681
7	تونس	26.389
8	أنجولا	21.576
9	غانا	19.877
10	السودان	18.028

الطالبتان بالاعتماد على (The Energy Institute,2024)

فقد ارتفع إنتاج الطاقة واستهلاك الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر بشكل ملحوظ بنسبة 155٪ بين عامي 2005 و2023.

- **تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) من القطاعات الأخرى:**

وبالنسبة للصناعات غير الطاقوية فقد ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعات غير الطاقوية في الجزائر من 25.92 مليون طن سنة 2006 إلى 50.60 مليون طن سنة 2021، بمعدل 4.69 بالمائة سنويا، كما هو موضح في الشكل الموالي.

والأمر الأكثر أهمية هو أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مصادر غير الطاقة في الجزائر آخذة في الارتفاع، حيث بلغت ذروتها عند 17.82% في الفترة 2007-2008، وهو ما يقرب من أربعة أضعاف وتيرة النمو التي شهدتها الجزائر خلال العقد السابق.

ومن حيث مساهمة الصناعة، استحوذت صناعة مواد البناء على أكبر حصة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بين الصناعات غير المرتبطة بالطاقة في الجزائر (33.15%).

وتبعه قطاع "الصناعات الأخرى" (32.66%) وصناعة "الحديد والصلب والمعدات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية" (12.52%) خلال الفترة (2006-2021).

الشكل رقم 3: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب القطاع الفرعي ومعدل نمو ثاني أكسيد الكربون في القطاعات غير المرتبط بالطاقة، 2006-2021

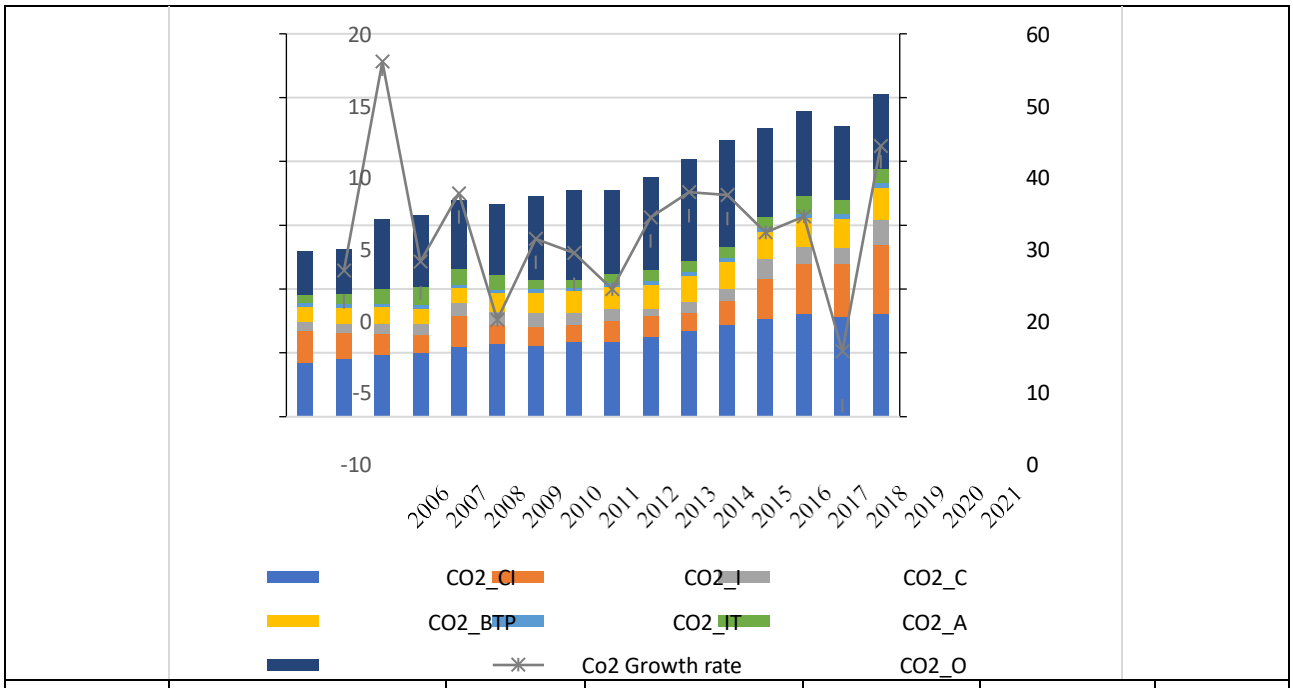

C	I	CI	A	IT	BTP	O
مواد البناء	الحديد والصلب والمعدات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية	المواد الكمياوية	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	المنسوجات والملابس والجلود	البناء والاشغال العامة	صناعات اخرى

الطابتان بالإعتماد على: .(Robei & Settou,2024)

من خلال ما سبق ذكره يبدو ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على البعد البيئة في الجزائر

المطلب الثالث: تطبيق الأبعاد النوعية والقياسية في الجزائر

في سياق الجزائر، يمكن استخدام الأبعاد النوعية والقياسية لتطوير استراتيجيات وسياسات بيئية مستدامة. مثلاً[1]:

* التحليل النوعي: دراسة تأثير الصناعات على المجتمعات المحلية والممارسات الزراعية التقليدية.
* القياس الكمي: رصد مستويات تلوث الهواء في المدن الكبرى ومعدلات التصحر في المناطق الريفية.

[1] - https://dspace.univ-ouargla.dz.

من خلال دمج الأبعاد النوعية والقياسية، يمكن للجزائر تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتحقيق تنمية مستدامة تتوازن بين التقدم الاقتصادي وحماية البيئة.

المطلب الرابع: استغلال الموارد للمستثمرين الأجانب في الجزائر:

استغلال الموارد الأولية من طرف المستثمرين الأجانب في الجزائر يمكن أن يكون غير عقلاني أو عقلاني في حالات معينة:

1- الاستغلال الغير عقلاني:

* **الاستغلال غير العادل:**

إذا كانت العقود واتفاقيات الاستثمار غير عادلة أو غير متوازنة، بحيث تحصل الشركات الأجنبية على الحصة الأكبر من العائدات بينما تحصل الجزائر على الفتات، فإن هذا يعتبر غير عقلاني لأنه لا يخدم المصلحة الوطنية.

* **التأثير السلبي على البيئة:**

الاستثمارات التي تتسبب في تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية دون مراعاة الاستدامة يمكن أن تضر بالبلاد على المدى الطويل، مما يجعل هذا النوع من الاستقلال غير عقلاني.

* **ضعف التحكم والسيادة:**

عندما تفقد الحكومة الجزائرية السيطرة على مواردها الاستراتيجية وتصبح تعتمد بشكل كبير على المستثمرين الأجانب، قد يؤدي ذلك إلى فقدان السيادة الاقتصادية والسياسية، وهو أمر غير عقلاني.

* **عدم استفادة الاقتصاد المحلي:**

إذا لم تُسهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص عمل محلية، أو في تحسين البنية التحتية والتعليم والتدريب، فإن الفائدة منها تكون محدودة وغير مستدامة، مما يجعل هذا الاستقلال غير عقلاني[1].

* **الفجوة في نقل التكنولوجيا والمعرفة:**

إذا لم يتم تضمين نقل التكنولوجيا والمعرفة في اتفاقيات الاستثمار، فإن البلاد قد تبقى معتمدة على التكنولوجيا الأجنبية دون بناء قدرات محلية، وهو ما يعد غير عقلاني على المدى الطويل.

بالتالي يكون استقلال الموارد الأولية من طرف المستثمرين الأجانب غير عقلاني عندما لا يتم تحقيق توازن بين جذب الاستثمار الأجنبي وحماية المصالح الوطنية والبيئية.

2- استغلال عقلاني:

استغلال الموارد الأولية من طرف المستثمرين الأجانب في الجزائر يمكن أن يكون عقلانياً إذا تمت إدارته بشكل مناسب لتحقيق توازن بين جذب الاستثمار الأجنبي وحماية المصالح الوطنية. هناك عدة عوامل يجب مراعاتها لتحديد ما إذا كان هذا الاستقلال عقلانياً:

*** فوائد اقتصادية:**

يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تجلب التكنولوجيا المتقدمة، تحسين البنية التحتية، خلق فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي. هذه الفوائد يمكن أن تكون حاسمة في تطوير الصناعات المحلية.

[1] - https://ar.wikipédia.org.

*** حماية السيادة:**

يجب أن تضمن الحكومة الجزائرية أن الاستثمارات الأجنبية لا تؤدي إلى استغلال الموارد بطريقة تضر بالاقتصاد الوطني أو البيئة. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات وتشريعات صارمة لضمان أن تكون المشاريع مفيدة للبلاد.

*** نقل التكنولوجيا والمعرفة:**

من المهم أن تتضمن الاستثمارات الأجنبية عناصر لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى القوى العاملة المحلية، مما يساهم في بناء قدرات محلية قوية ومستدامة.

*** استدامة الموارد:**

يجب إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام لضمان أن الأجيال القادمة تتمتع بهذه الموارد. يجب أن تلتزم الشركات الأجنبية بقوانين حماية البيئة والاستدامة[1].

***توازن المصالح:**

من الضروري تحقيق توازن بين مصالح المستثمرين الأجانب والمصالح الوطنية. يجب أن تكون الاتفاقيات عادلة وتحقق عوائد مناسبة للبلاد. إذا تم تلبية هذه الشروط، يمكن أن يكون استقلال الموارد الأولية من طرف المستثمرين الأجانب عقلانياً ومفيداً للجزائر. ومع ذلك، إذا لم تتم إدارة هذه العملية بشكل صحيح، فقد تؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد والبيئة والسيادة الوطنية.

[1] - https://ar.wikipédia.org.

المبحث الثاني: استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

تستقطب الجزائر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من القطاعات الاقتصادية. فيما يلي بعض الأمثلة البارزة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

المطلب الأول: أهم القطاعات الاستثمارية في الجزائر

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعه وبوفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات كيميائية، معدنية، ويتفرع قطاع الصناعة بالجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، وإصلاحها، التكنلوجيا المتقدمة، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، بناء السفن ...[1]

1- قطاع الطاقة:

- شركة توتال (Total): استثمرت توتال الفرنسية في عدة مشاريع نفط وغاز في الجزائر، بما في ذلك مشاريع استكشاف وإنتاج النفط والغاز في الصحراء الكبرى.
- شركة إيني (Eni): الشركة الإيطالية تعمل في استكشاف وإنتاج النفط والغاز في الجزائر منذ عقود، وهي شريك رئيسي في مشاريع مختلفة مع شركة سوناطراك الجزائرية.

2- قطاع السيارات:

- مصنع رينو (Renault): أقامت شركة رينو الفرنسية مصنعاً لتجميع السيارات في وهران بالشراكة مع شركة حكومية جزائرية، وهو مشروع بارز يمثل استثماراً كبيراً في قطاع السيارات.

[1] - الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 144- 158.

- مصنع فولكسفاغن (Volkswagen): أنشأت مجموعة فولكسفاغن الألمانية مصنعاً لتجميع السيارات في الجزائر بالتعاون مع شركاء محليين، مما يعزز من قدرات الإنتاج المحلي.

3- قطاع الاتصالات:

- شركة أوردو: (Ooredoo) استثمرت شركة أوريدو القطرية بشكل كبير في قطاع الاتصالات في الجزائر، مقدمة خدمات الهاتف المحمول والإنترنت.
- شركة جازي (Djezzy) استحوذت شركة فيون الهولندية على حصة كبيرة في شركة جازي، وهي واحدة من أكبر شركات الاتصالات في الجزائر.

4-قطاع الزراعة:

- شركة كارجيل (Cargill): استثمرت كارجيل الأمريكية في مشاريع زراعية متعددة في الجزائر، بما في ذلك إنتاج وتجهيز الحبوب والزيوت النباتية.

5- قطاع البنية التحتية:

- شركة China State Construction Engineering Corporation (CSCEC) شاركت الشركة الصينية في تطوير مشروعات بنية تحتية كبيرة في الجزائر مثل الطرق السريعة والمباني الحكومية.
- شركة China Harbour Engineering Company (CHEC) تعمل على تطوير وتحسين الموانئ البحرية في الجزائر، مما يعزز قدرات البلاد في مجال النقل والشحن البحري.

6- قطاع السياحة والفنادق:

تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلة والجاذبة للسياح وهو ما يؤكده الواقع، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب استثمار أجنبي للنهوض بهذا القطاع في ظل عجز القطاع العام

والاستثمار المحلي على النهوض به، وذلك بوضع خطط واضحة لتطوير قطاع السياحة تعتمد على تطوير وتأهيل الاستثمار في القرى السياحية المتميزة، وبناء أكبر عدد من الفنادق وتعزيز مخطط الشراكة بين القطاع الخاص والعام وتوفير مختلف التمويلات التي يحتاجها القطاع.[1].

- فنادق هيلتون :(Hilton) افتتحت سلسلة فنادق هيلتون العالمية عدة فنادق في الجزائر، مما يسهم في تعزيز قطاع السياحة والفندقة.
- فنادق ماريوت(Marriott): قامت شركة ماريوت بفتح فروع لها في الجزائر، مما يوفر خيارات إقامة فاخرة ويعزز السياحة.

هذه الأمثلة توضح تنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتبرز الفرص الواعدة التي تقدمها البلاد للمستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: مخاطر المصانع داخل التجمعات السكانية

إن وجود المصانع بالقرب من التجمعات السكانية يمكن أن يؤدي إلى عدة انعكاسات، منها:

* **التلوث البيئي:** قد يزيد وجود المصانع قرب المناطق السكانية من مستويات التلوث البيئي، بما في ذلك التلوث الهوائي والمائي والتربة. هذا يمكن أن يؤثر على جودة الهواء والمياه والتربة في المنطقة المحيطة ويؤثر على صحة السكان.

***الضوضاء:** يمكن أن تنتج المصانع ضوضاء مستمرة ومزعجة، مما يؤثر على جودة الحياة للسكان المقيمين بالقرب منها، ويمكن أن يؤثر على النوم والراحة والصحة النفسية.

[1] – الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، المرجع السابق، ص 144- 158.

***السلامة والأمان:** يمكن أن تشكل المصانع خطرًا على سلامة السكان في حال وقوع حوادث أو تسربات للمواد الخطرة. وجودها بالقرب من المناطق السكانية يمكن أن يزيد من خطورة هذه الحوادث وتأثيرها على السكان.

* **التأثير الاجتماعي والاقتصادي:** قد يؤثر وجود المصانع بالقرب من التجمعات السكانية على القيم العقارية والتنمية الاقتصادية لتلك المناطق، حيث قد تكون الأراضي المجاورة للمصانع أقل جاذبية للاستثمارات العقارية والتجارية[1].

أفضل مثال على ذلك مصنع الزنك بالغزوات. بولاية تلمسان، الجزائر، يُعد أحد المشاريع الصناعية الكبيرة في البلاد. ومع ذلك، فإن تأثيره على البيئة والسكان يعتبر موضوعًا هامًا للنقاش. فيما يلي أبرز النقاط المتعلقة بتأثير مصنع الزنك على البيئة والسكان:

التأثيرات البيئية:

*** التلوث الهوائي:**

- انبعاثات الغازات الضارة مثل ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين، والتي يمكن أن تؤدي إلى تلوث الهواء.
- الجسيمات الدقيقة والمعادن الثقيلة التي قد تنتشر في الهواء وتؤثر على جودة الهواء.

*** تلوث المياه:**

- النفايات السائلة التي قد تحتوي على معادن ثقيلة ومواد كيميائية سامة قد تلوث مصادر المياه الجوفية والسطحية.

[1] - https://www.argaam.com.

- التلوث الناتج عن تسرب المواد الكيميائية إلى الأنهار والجداول القريبة.

*** تلوث التربة:**

تراكم المعادن الثقيلة في التربة نتيجة النفايات الصناعية، مما قد يؤدي إلى تدهور جودة التربة وصلاحيتها للزراعة.

التأثيرات على السكان:

*** الصحة العامة:**

- انتشار الأمراض التنفسية والحساسية بين السكان نتيجة استنشاق الهواء الملوث.
- الأمراض الجلدية ومشاكل صحية أخرى ناتجة عن التعرض للمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية السامة.

التأثير الاقتصادي والاجتماعي:

- التأثير على الزراعة المحلية وصيد الأسماك نتيجة تلوث التربة والمياه، مما قد يؤثر على مصادر رزق السكان.
- إمكانية النزوح والتهجير إذا ما أصبحت المنطقة غير صالحة للسكن بسبب التلوث.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة للحد من التأثيرات

- ✓ يجب دعم الابتكار وتطوير تقنيات جديدة تسهم في تحسين كفاءة الإنتاج الصناعي وتقليل التأثير البيئي[1].
- ✓ تطبيق إجراءات وتقنيات للحد من الانبعاثات والتحكم في النفايات.

[1]– هبة محمد إمام، التوازن بين التنمية الصناعية وحفظ البيئة للوصول إلى مستقبل مستدام، (مقال)، 2024/11/10.

- ✓ مراقبة مستمرة لجودة الهواء والمياه والتربة لضمان الالتزام بالمعايير البيئية.
- ✓ برامج توعية للسكان حول طرق الوقاية والحفاظ على البيئة.

بالنهاية، يجب أن يكون هناك توازن بين التنمية الصناعية والحفاظ على البيئة وصحة السكان، وهذا يتطلب تعاوناً بين السلطات المحلية والشركات الصناعية والمجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاع الصناعة

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختلفة من الاقتصاد، بما في ذلك الصناعة. تهدف الحكومة الجزائرية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الكبير على النفط والغاز.

القطاع الصناعي في الجزائر يتضمن صناعات متنوعة مثل الصناعات الغذائية، والمنتجات الكيميائية، والصناعات الهندسية، والإلكترونيات، والمعادن، بالإضافة إلى البنية التحتية والصناعات المعمارية. السياسات الحكومية تشجع على استقطاب الاستثمارات من خلال توفير الحوافز المالية والضريبية للشركات الأجنبية، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم دعم للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تحليل إحصائي

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو استثمار يقوم به كيان مقره في بلد واحد (المستثمر الأجنبي) في كيان مقره في بلد آخر بهدف الحصول على مصلحة دائمة في هذا الكيان. الجزائر، باعتبارها واحدة من أكبر الدول في إفريقيا من حيث المساحة والموارد الطبيعية، تتمتع بجاذبية كبيرة للمستثمرين الأجانب، خصوصاً في قطاع النفط والغاز.

2- إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تدفقات متقلبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وفقاً لتقارير البنك الدولي، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوالي 1.5 مليار دولار في عام 2020، وهو انخفاض ملحوظ عن السنوات السابقة.

الأرقام تشير إلى أن القطاعات الأكثر جاذبية هي الطاقة، والبنية التحتية، والاتصالات، والزراعة[1].

[1]- https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment).

*** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

- في عام 2020، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر حوالي 1.143 مليار دولار أمريكي.
- في عام 2021، انخفضت التدفقات إلى 870 مليون دولار أمريكي.
- في عام 2022، شهدت الجزائر تراجعاً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت فقط 89 مليون دولار أمريكي[1].

*** رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر:**

- في عام 2020، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوالي 33.107 مليار دولار أمريكي.
- ارتفع إلى 33.977 مليار دولار أمريكي في عام 2021.
- في عام 2022، وصل إلى 34.066 مليار دولار أمريكي[2].

3- التحليل والتحديات:

تواجه الجزائر تحديات متعددة فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تتضمن هذه التحديات الإجراءات البيروقراطية المعقدة، القيود على الاستيراد، والاعتماد الكبير على قطاع الهيدروكربونات. بالرغم من رفع بعض القيود مثل قاعدة "49/51" التي كانت تتطلب أن تكون غالبية الملكية لشركاء محليين، إلا أن هناك قطاعات استراتيجية لا تزال تحت هذه القاعدة مثل الهيدروكربونات والتعدين والدفاع[3].

[1]- https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/foreign-direct-investment).
[2] - https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment)
[3]- https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment).

*** النقاط القوية لجذب الاستثمار**

على الجانب الإيجابي، تتمتع الجزائر بعدة نقاط قوة لجذب الاستثمار الأجنبي:

- تكاليف منخفضة للطاقة.
- قوة عمل ماهرة ومنخفضة التكلفة.
- موقع جغرافي استراتيجي قريب من أوروبا ومنطقة المغرب العربي.
- إمكانات كبيرة في قطاعي الطاقة المتجددة والسياحة.

*** الإجراءات الحكومية لتعزيز الاستثمار:**

قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي، مثل تقديم حوافز ضريبية، تخفيضات في مساهمات الضمان الاجتماعي للشركات التي توظف الشباب، وتقديم إعفاءات ضريبية لمشاريع التصدير. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار قوانين جديدة لتحسين الظروف المالية وزيادة مرونة العقود في قطاع الهيدروكربونات، مما جذب اهتمام شركات النفط الدولية[1].

المتغير المستقل: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

رغم أن الجزائر اعتمدت في بداية التسعينيات سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصدار التشريعات التي توفر الضمانات والمزايا اللازمة.

ويلاحظ أن جاذبية الجزائر إلى غاية نهاية النصف الأول من التسعينيات اتسمت بالضعف و لم تعرف فرقا كبيرا مقارنة بمرحلة التخطيط.

[1]- https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment).

ويرجع ذلك أساسا إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها عدم تحسن الأداء الاقتصادي وتدهور الوضع السياسي الذي ظهرت ملامحه في مظاهر العنف في الجزائر وتدهور الوضع الأمني خلال تلك الفترة.

أما في النصف الثاني من التسعينيات والذي تزامن مع استعادة الجزائر لتوازناتها المالية والنقدية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، فقد شهدت الجزائر ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن المتتبع لهذه التدفقات يلاحظ أنها كانت موجهة في الأغلب نحو قطاع المحروقات حيث عرفت الجزائر دخول عدة شركات منها شركات أمريكية مثل (PETROPAC RESOURCES INTERNATIONAL) وأخرى أوروبية خاصة الفرنسية والإيطالية والإسبانية ومنها (CEPSA, AGIP, ELF/TOTALFINA)، فخلال الفترة 1992-1999 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.601 مليار دولار أمريكي (انظر الجدول رقم 01)، وبلغت حصة قطاع الهيدروكربونات منها 1578 مليون دولار، ومن الواضح للعيان أن القطاعات الاقتصادية الأخرى عرفت حدوداً واضحة وأن الحصة الأكبر اجتذبتها الهيدروكربونات ويبرر ذلك الأرباح العالية لهذا القطاع على الصعيد العالمي. (CNES, 2006)

الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الوحدة: مليون دولار										
السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
	40	80	30	0.00	0.00	0.00	270	260	606.6	291.6

المصدر:الطالبتان بالاعتماد على تقرير (UNCTAD, 2024) [1]

ولذلك لا يمكن اعتماد هذه الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، والسؤال الذي يطرح **هو أين يكمن المشكل وأين يكمن الخلل؟**

[1] - https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report

إن تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري الداخلي والخارجي لم يكن ليقنع المستثمرين الأجانب بممارسة نشاطهم في قطاعات اقتصادية أخرى بالإضافة إلى قطاع المحروقات، وهذا ما يمكن تفسيره باستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في تلك الفترة.

مرحلة عرفت بالمخلفات السلبية والتي أثرت سلباً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقرار الشركات الأجنبية ، حيث شهدت تدمير العديد من المشاريع الإنتاجية العامة والخاصة الوطنية والأجنبية بسبب الأعمال الإرهابية، وإغلاق وتوقف العديد من المؤسسات الإنتاجية بسبب مغادرة الأيدي العاملة بالإضافة إلى تهديد الأجانب واستهداف ممتلكاتهم ، مما جعل الاستثمار في الجزائر محفوفا بمخاطر كبيرة خلال فترة التسعينيات، مقارنة بدول المغرب العربي المجاورة مثل تونس والمغرب التي كانت تتمتع باستقرار أمني جعلها محطة لمعظم الاستثمارات الموجهة إلى هذه المنطقة.

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000 إلى نهاية 2023

اعتبرت الجزائر منذ سنة 2000 كمنطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بعد الاستقرار السياسي والإصلاحات التي مست مختلف الجوانب، خاصة الجانب التشريعي، من خلال صدور قانون 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الهادف إلى خلق مناخ استثماري وإنشاء هيئات خاصة لاستقبال وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب، وأهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2001 تمهيداً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق العالمية، مما شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاع.

فخلال الفترة 2000-2005، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة طفيفة من 280 مليون دولار إلى 1146 مليون دولار.

الجدول رقم 13: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000- 2023

الوحدة: مليون دولار								
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
(FDI inflows)	280	1113	1065	638	885	1146	1888	1744
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(FDI inflows)	2632	2754	2301	2580	1499	1696	1506	-585
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
(FDI inflows)	1636	1232	1466	1382	1125	870	255	1216

المصدر:الطالبتان بالإعتماد على تقرير (UNCTAD, 2024)

https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report

ومع ذلك، فإننا نلاحظ بعد سنة 2005 تطوراً ملحوظاً نسبياً حتى وصل إلى أعلى مستوى له عند 2754 مليون دولار سنة 2009.

بعد هذه الذروة، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تدريجيا بسبب القيود الجديدة على الاستثمار الأجنبي التي أدخلها قانون المالية التكميلي لعام 2009 (وخاصة قاعدة 49/51).

وفي سنة 2015، انهارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، انخفضت من استثمار أجنبي قدره 1506 مليون دولار في عام 2014 إلى (585-) مليون دولار في سنة 2015.

ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى انهيار أسعار النفط على المستوى الدولي، وعلى المستوى المحلي إلى استحواذ الحكومة الجزائرية على حصة الأغلبية في شركة جازي التي كانت تمتلكها شركة (VimpelCom) في جانفي 2015 مقابل مبلغ 2,6 مليار دولار. (BOUDJEMA & RAHAL, 2024)

"بعد تسجيل تدفقات سلبية في عام 2015، اجتذبت الجزائر 1636 مليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2016، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التحسينات في سياسات الاستثمار والانتعاش في إنتاج النفط". (UNCTAD, 2021, p. 46)

كما اعتمدت الجزائر القانون الجديد رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، حيث قدم حوافز ضريبية مختلفة للمستثمرين، وهو ما قد يكون أحد العوامل الرئيسية وراء هذا الانتعاش.

وفي سنة 2018، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 22% إلى 1.5 مليار دولار مقارنة بسنة2017، على الرغم من أن هذا كان مدعومًا في الغالب بالاستثمارات في قطاعات النفط والغاز و في مجال صناعة السيارات من خلال

إنشاء مصنع التجميع من قبل الشركة الصينية بكين للسيارات الدولية (بايك،BAIC) والذي تجاوز حجم الاستثمارات فيه 100 مليون دولار.

كما حصلت شركة صناعة السيارات الكورية الجنوبية هيونداي وشركة صناعة السيارات الأمريكية فورد أيضًا على موافقة المجلس الوطني للاستثمار لإنشاء مصانع تجميع في الجزائر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019).

في عام 2020، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر انخفاضًا بنسبة 19٪، حيث تم تسجيل 1125 مليون دولار فقط في عام 2020 مقارنة بـــ 1382 مليون دولار في سنة 2019 وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو جائحة كوفيد-19.

وبعد أزمة كوفيد19، ومع إلغاء قاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار، باستثناء القطاعات الاستراتيجية، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بشكل كبير سنة 2023 حيث تم تسجيل 1216 مليون.

وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن التباين الذي نشهده في اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر يعود إلى عدة عوامل بدرجات متفاوتة من التأثير.

خلاصة الفصل:

إنّ الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر مثل الطاقة، الصناعة والبنية التحتية. وعلى الرغم من أنّ هذه الاستثمارات ساهمت في النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا فإنّها طرحت تحدّيات بيئية مهمّة. فبعض الشركات الأجنبية لم تلتزم دائما بمعايير البيئة الصارمة ما أدى إلى مشاكل بيئية في المقابل بدأت الدولة تضع شروط بيئية ضمن سياساتها الاستثمارية من خلال تعزيز قواتها لاعتماد الطاقات البديلة ورغم هذه الخطوات، يبقى تأثير الاستثمار الأجنبي على البيئة متباينا بين الإيجابي والسلبي حسب القطاع.

خاتمة

خاتمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يشكل عنصراً حيوياً في تنمية الاقتصاد الوطني. على الرغم من وجود العديد من التحديات، إلا أن الموارد الطبيعية الوفيرة والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة تعزز من جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية. تعزيز الشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتحقيق الاستقرار السياسي يمكن أن يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل.

وبناء على ما سبق التعرض إليه يمكن أن نصل إلى الاستنتاجات التالية:

- من خلال دراستنا تم ضبط المصطلحات والمفاهيم العامة لكل من البيئة والاستثمار المباشر وأهميتها؛
- يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم التي يصعب تحديد مفهوم دقيق لها، الأمر الذي أدى إلى اجتهادات متنوعة من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، والهيئات والمنظمات الدولية، حيث تعددت النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمار بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه، فهناك زاوية النظر القائمة على هيكل وظروف السوق، وزاوية قائمة على المنظمة والحماية؛
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي وذلك مع مرور الزمن، حيث تعددت الآراء التي حاولت تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في زيادة التراكم الرأسمالي، أما النظرية النيوكلاسيكية تعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في سد الفجوة بين الاستثمار والادخار خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص في التمويل، بينما النظرية الحديثة فتعتبر أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر من خلال المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي وخاصة بالدول النامية؛
- طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار والبيئة وضرورة حماية البيئة والمحافظة على مواردها الطبيعية في ظل تشجيع الاستثمار دوليا ووطنيا؛

خاتمة:

✍ إدراج البعد البيئي في الأنشطة الاستثمارية من خلال اتباع آليات تراعي المصلحتين وهما حماية البيئة وتشجيع الاستثمار، منها ما هو وقائي ومنها ما هو علاجي.

التوصيات والمقترحات:

☜ يتعين تعزيز دور المجتمع على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ولذا يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دورا في تحقيق بيئة صحية.

☜ محاولة إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.

☜ الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نتائج فعلية في مجال إدراج البعد البيئي في قانون الاستثمار.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو قحف عبد السلام، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، مصر،2003 .
2. أميرة حسب الله محمود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3. حريب عريدات وآخرون، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة، مكتبة المجتمع العريب، الأردن، 2009.
4. رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
5. عبد الرحمان إسماعيل، عريفات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
6. عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، عمان، الأردن، – 2008.
7. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
8. عمارة هشام محمد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التلوث البيئي، دراسة تحليلية، 2016.
9. العيد بيوض حمد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
10. محمد عبد العزيز عجمية، د محمد علي اللثي، التنمية الاقتصادية، نظرياتها سياستها، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2003.
11. مصطفى يوسف كافي، كتاب التنمية المستدامة.

12. مصطفي كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998.

13. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

المقالات:

1. **إجعاد سعود،** إدراج البعد البيئي في الاستثمار، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد الخامس، العدد 1، 31-03-2020.

2. أمينة عمار، محددات الاستثمار الخاص في القطاع المصرفي، مجلة مصر المعاصرة، عدد 453، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، القاهرة، 1993.

3. بسام سمير الرميدي، فاطمة الزهراء طلحي، التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 3، 21- 09- 2018.

4. **بن صغير فاطمة الزهراء، بالحبيب طه،** دراسة مدى تأثير أبعاد التنمية المستدامة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول لعربية دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة: 2007-2018، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 1، 09- 06- 2022.

5. بن ميمون إيمان، بن عامر عبد الكريم، أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة على عينة من الدول العربية باستخدام Panel Ardl، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2020.

6. بهياني رضا، بختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام أسلوب نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة 2006-2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة آكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، جانفي 2020.

7. **بيوض محمد العيد،** تحليل علاقة الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدامة البيئية دراسة حالة الاقتصاد البرازيلي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 4، 26- 08- 2019.

8. **جبلي محمد الأمين،** نقل التكنولوجيا وحماية البيئة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المستقبلة له دراسة حالة استغلال المحروقات في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 7، العدد 1، 15- 01- 2016.

9. جميلة حميدة، إدراج البعد البيئي في القانون الجديد للاستثمار – دراسة على ضوء المادة الثانية من القانون 09/16، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 4، 29- 01- 2018.

10. حجام العربي، طري سميحة، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد السادس، العدد 2، 29- 02- 2020.

11. **حسين نوارة،** حماية البيئة شرط لإنجاز الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية، المجلد 9، العدد 1، 31- 07- 2018.

12. حميد بوشقيفة، مروة مويسي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 25- 06- 2018.

13. خديجة لحلو، البعد البيئي كقيد على حرية المستثمر الأجنبي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 01- 11- 2020.

14. سوداني أحلام، خرخاش سامية، نجاح آسيا، واقع قطاع الطاقة في الجزائر ودوره في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تحليلية للفترة (2005- 2019)، مجلة كراريس مكة، المجلد 17، العدد 1، 23- 04- 2021.

15. شبانة نادية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002- 2016، مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي، المجلد 4، العدد 2، 01- 01- 2018.

16. شوقي جباري، متطلبات تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 7، العدد 1، 30- 07- 2014.

17. عبد الصدوق حفيظة، البعد البيئي في النظام القانوني الجزائري للاستثمار الأجنبي، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 7، العدد 1، 07- 01- 2017.**

18. **عبد القادر سمرود،** ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر للتنمية المستدامة للمدن الجزائرية، مجلة القانون العقاري، المجلد 7، العدد 1، 15- 01- 2020.

19. عبد المطلب عبد المجيد، مدى فعالية الحوافز الضريبية في جدب الاستثمار الأجنبي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر، القاهرة، 1998.

20. عدنان مناتي صالح، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي للتنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والثلاثون، 2013.

21. قويدري كمال، بلغيث أمينة، محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 11، العدد 1، 30- 06- 2021.

22. **كبير مولود،** أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية المستدامة (من ناحية البعد البيئي) في المدى البعيد في الجزائر وبعض دول المغرب العربي خلال الفترة: 1990-2018، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 1، 10-05-2022.

23. محمد السيد أبو السعيد، إمكانيات التكنولوجيا والنمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الخامس والتسعون، السنة التاسعة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

24. مصطفاي مبروكة شافية، طير عبد الحق، ريمي عقبة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2019)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 6، العدد 2، 11- 11- 2021.

25. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الملتقى الوطني الافتراضي حول: "الاستثمار والمتطلبات الحديثة للتنمية الاقتصادية في الجزائر"، 2017.

26. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان 2008، العدد الثالث، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

الرسائل الجامعية:

1. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، 2002.

2. زايري بلقاسم، الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مبين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2004/2003.

3. زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة المسيلة،2005، المسيلة.

4. سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسات المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5. سمية ولدبوله، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017، مذكرة ماستر شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018- 2019.

6. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة بن أحمد وهران، 2013.

7. عقون شراف، غضبان مليكة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة:1999 -2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه، 17 سبتمبر 2015.

8. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

9. محمد بسيوني، دور السياسات الاقتصادية اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مصر،1998.

المراجع باللّغة الفرنسية:

1. Beat Burgenmeier," Economie Du Développement Durable", Editions De Boeche, Paris, 2002.

2. Commission Mondial Sur L'environnement Et Le Développement, Rapport Brundtland, 1988.
3. HENRI BOURGUNINAT. Thérie De L'investissement Direct Etranger 1985.
4. Jean Gry Vaillancourt, " Penser Et Concrétiser Le Développement Durable", Eco-Décision, N° 15, Hiver 1995.
5. Mohamed El-Erian And Mahmoud El-Gamal, Attracting Foreign Investment To Arab Countries: Getting The Basics Right, Economic Research Forum, Working Paper, N°718, Egypt, July 1997.
6. Mohammad Mafizur Rahman , The Dynamic Of Financial Development, Imports, Foreign Direct Investment And Economic Growth: Cointegration And Causality Analysis In Pakistan, Global Business Review, June 2012.
7. Programme Des Nations Unies Pour Le Développement (PNUD), Rapport Mondial Sur Le Développement Humain, 1992, Edition Economica, Paris, 1992.
8. R.E CAVES INTERNATIONAL Corporation The Industrial Economics Of Foreign Investment Economica 1971.
9. Raymand Bernard," Economie Financière International", ED PUF, Paris, 1997.
10. V.Trepstra International marketing.

المواقع الإلكترونية:

1. Asjp المنصة الجزائرية للمجلات العلمية.
2. Dspace.univ-tlemcen.dz.
3. https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/foreign-direct-investment).
4. https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment

ملخص:

الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل فرصة هامة للنمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في الجزائر، ولكنه يأتي مع تحديات بيئية تستدعي الحذر والتدابير الوقائية. تأثيراته البيئية تتراوح من تلوث المياه والهواء إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتغيير المناظر الطبيعية. لضمان استدامة هذه الاستثمارات، يجب على الحكومة الجزائرية والشركات الأجنبية التعاون في تطبيق واحترام اللوائح البيئية الصارمة وتنفيذ التكنولوجيا النظيفة. كما ينبغي تعزيز جهود الرقابة والمراقبة لمراقبة التأثيرات البيئية وضمان التزام الشركات بالمعايير البيئية الدولية.

باستخدام هذه الإجراءات، يمكن للجزائر تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يضمن الاستفادة الشاملة والمستدامة للمجتمعات المحلية والأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: البنية؛ الاستثمار الأجنبي؛ الجزائر؛ التكنولوجيا؛ الاقتصاد.

Abstract :

Foreign direct investment represents an important opportunity for economic growth and infrastructure development in Algeria, but it comes with environmental challenges that call for caution and preventive measures. Its environmental impacts range from water and air pollution to natural resource depletion and landscape change. To ensure the sustainability of these investments, the Algerian government and foreign companies must cooperate in applying and respecting strict environmental regulations and implementing clean technology. Monitoring and oversight efforts should also be strengthened to monitor environmental impacts and ensure companies comply with international environmental standards.

Using these measures, Algeria can achieve a balance between economic growth and environmental protection, ensuring comprehensive and sustainable benefit for local communities and future generations.

Keywords: structure; foreign investment; Algeria; technology; economy.